

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

إعداد

الباحث / محمد خليفة عيسي محمد

باحث دكتوراه
كلية التجارة - جامعة مدينة السادات

أ.د/ ثناء عطية فراج

أستاذ المحاسبة المالية المتفرغ
كلية التجارة - جامعة القاهرة

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

■ ملخص البحث:

يعتبر قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية من القرارات الهامة للمستثمرين لذلك يتطلب الأمر توافر معلومات دقيقة وموضوعية يمكن الاعتماد عليها في تحديد أسعار الأسهم والتنبؤ بها على أساس سليم، ولما كانت التقارير والقوائم المحاسبية والمالية تعتبر أحد أهم مصادر هذه المعلومات لذلك فإن القرارات التي يتخذها المستثمرون في سوق الأوراق المالية يتوقف على مدى سلامة وملائمة المعلومات التي توفرها، كما يعد الإفصاح المحاسبي الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة وأصحاب المصالح لدعم قرارات الاستثمار، وهدف البحث الي قياس انعكاس اثر الإفصاح الإلكتروني عن بنود الدخل الشامل الآخر علي قرارات المستثمرين وبيان أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في تقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية عالية، والكشف عن أهمية بنود الدخل الشامل لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات الاستثمارية، نتائج الدراسة: وجود تأثير للإفصاح الإلكتروني لبنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين، ووجود علاقة موجبة ومعنوية للإفصاح عن بند ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي على ترشيد القرار الاستثماري، ووجود علاقة سالبة ومعنوية للإفصاح عن كل بند من بنود الدخل الشامل الآخر (المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية)، الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي) على ترشيد القرار الاستثماري.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح الإلكتروني، الدخل الشامل الآخر، ترشيد القرار الاستثماري.

Abstract:

The decision to invest in the stock market is considered one of the important decisions for investors, so it requires the availability of accurate and objective information that can be relied upon in determining stock prices and predicting them on a sound basis, and since accounting and financial reports and statements are considered one of the most important sources of this information, therefore, the decisions taken by investors in The stock market depends on the extent of safety and appropriateness of the information it provides, and accounting disclosure is the basic foundation upon which all parties, related parties and stakeholders depend to support investment decisions. Disclosure of items of other comprehensive income in providing accounting information with high reliability, and disclosure of the importance of items of comprehensive income to help users of accounting information and investment decision makers, Results of the study: There is an effect of the electronic disclosure of other comprehensive income items on the rationalization of investors' decisions, and the existence of a positive and significant relationship for the disclosure of the item of translating financial reports in foreign currency for a foreign activity on the rationalization of investment decision, and the existence of a negative and significant relationship for the disclosure of each item of other comprehensive income (earnings Or losses resulting from re-evaluation of available-for-sale financial assets, re-measurement of specific employee benefit systems (actuarial gains or losses), effective part of gains or losses on hedging instruments used to cover cash flow) to rationalize the investment decision.

Keywords: electronic disclosure, other comprehensive income, investment decision rationalization.

القسم الأول الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة البحث:

شهدت بيئة الأعمال تطورات سريعة ومتلاحقة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والمنصات الرقمية حيث أصبحت غالبية الشركات تفصح عن معلوماتها المالية بطريقة إلكترونية عبر المنصات الرقمية وشبكة الإنترنت، وقد زاد التوجه في السنوات الأخيرة في ظل التوقعات بأن تصبح المنصات الرقمية هي المصدر الرئيسي للمستخدمين والباحثين عن التقارير والمعلومات المالية للشركات، ويمكن القول أن الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية هو أحد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على وسائل وتقنيات الإتصال الحديثة في إيصال نتائج الأعمال ومن أهم هذه النتائج قائمة الدخل والدخل الشامل الآخر، حيث يحظى الدخل بأهمية كبيرة في المحاسبة الأمر الذي أدى الي تخصيص قائمة بإسمه أطلق عليها قائمة الدخل، وتلتزم الشركات بإعدادها في نهاية السنة المالية والاعتماد عليها في تقييم أداء الشركة المالي وكذلك الإعتماد عليها في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين، وتخضع القوائم المالية عند إعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات المحاسبية، كما تخضع عند نشرها لمعايير الإفصاح المحاسبي، كما أصبحت الشركات ملزمة وفقاً للمعيار رقم (١) عرض القوائم المالية المعدل لسنة ٢٠١٩ بضرورة عرض مكونات الدخل الشامل الآخر بقائمة الدخل الشامل (نجاه، ٢٠١٩).

ونظراً لأهمية القوائم المالية في ترشيد القرارات الاقتصادية المختلفة والنتائج التي تترتب على هذه القرارات، فقد برزت الحاجة إلي تنظيم ومراقبة عملية إعداد ونشر هذه القوائم لضبط جودة المعلومات التي تحتويها، وهذا بدوره أدى إلى ضرورة سن التشريعات وإصدار مبادئ ومعايير من قبل الهيئات المهنية المشرفة على مهنة المحاسبة لتنظيم هذه العملية وتعد قائمة الدخل الشامل الآخر من أهم القوائم التي يستخدمها متخذي القرارات في ترشيد قراراتهم المختلفة (محمد، ٢٠١٩)، إن المستثمر غير الرشيد أو غير المؤهل قد يتعرض لخسارة كبرى في حال قيامه بشراء أو بيع الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية لأنه إستند في إستنتاجاته في عمليات البيع أو الشراء على بيانات خاطئة أو غير دقيقة أو أنه أساء تقدير تلك البيانات لذلك فإن المعلومات المتعلقة بالربحية والأداء المالي تعد من أهم المعلومات التي يحتاجها المستثمرين عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (العجوري، ٢٠٢٢، ص٢).

ثانياً: مشكلة البحث:

نظراً للانفتاح الاقتصادي بين الدول والذي نتج عنه زيادة في حجم الأعمال وبالتالي أصبح هناك حاجة لتزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات دقيقة عن الأداء الاقتصادي للمنشآت تساعدهم في عمليات اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية وحتى تكون المحاسبة مواكبة لكافة التطورات وإحتياجات مستخدمي البيانات المالية ظهر مفهوم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر للمنشأة (يحي، ٢٠٢١)، كما أصبح استخدام المنصات الرقمية وشبكة الإنترنت لعرض التقارير والقوائم المالية يمثل أهمية خاصة في ظل تعدد استخدامات وسائل تكنولوجيا المعلومات في مختلف مجالات بيئة الأعمال وإن استخدامهما في الإفصاح عن المعلومات والتقارير المحاسبية أصبح أمراً حتمياً في ظل التطور الهائل في التقنيات الرقمية وفي ظل اعتماد مستخدمي المعلومات المالية الكلي في الحصول عليها من خلال المنصات الرقمية وقد يصاحب الإفصاح الإلكتروني للمعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية بعض المشاكل منها موثوقية البيانات وثقة المستثمرين فيها وسرعة الوصول إليها.

ويعتمد مستخدمي القوائم المالية والمستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية على المعلومات المتاحة في القوائم المالية والمناحة عبر المنصات الرقمية ومن ثم تتجسد مشكلة الدراسة في قياس انعكاس الإفصاح الإلكتروني عن بنود قائمة الدخل الشامل الآخر عبر المنصات الرقمية على ترشيد قرارات المستثمرين؟ ويتفرع من التساؤل الرئيسي للدراسة مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- هل يؤثر الإفصاح الإلكتروني عن بند ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي على ترشيد القرار الاستثماري.

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

- هل يؤثر الإفصاح الإلكتروني عن بند المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع على ترشيد القرار الاستثماري.
- هل يؤثر الإفصاح الإلكتروني عن بند إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية على ترشيد القرار الاستثماري.
- هل يؤثر الإفصاح الإلكتروني عن بند الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي على ترشيد القرار الاستثماري.

ثالثاً: الدراسات السابقة:

في ضوء مشكلة البحث وتساؤلاته يمكن للباحث استعراض ابرز الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث، وهي كما يلي:

دراسة (حبيبية، ٢٠١٧):

عنوان الدراسة: الآثار المتوقعة لتغيير موقع الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥

هدف الدراسة: إلى اختبار مدى اهتمام المستثمرين بطريقة عرض عناصر الدخل الشامل الآخر في القوائم المالية، وذلك من خلال اختبار تأثير موقع الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر على مستوى تكلفة التمويل بالملكية، وشملت عينة الدراسة ٥٤ شركة من الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: إن المقدرة التفسيرية لعرض عناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل أكبر من المقدرة التفسيرية لعرض عناصر الدخل الشامل الآخر في قائمة التغيير في حقوق الملكية ودل ذلك على ارتفاع المقدرة التفسيرية لعناصر الدخل الشامل الآخر في تفسير التغيير في مستوى تكلفة التمويل بالملكية عند عرضها في قائمة الدخل وتوصلت الدراسة إلى أن عرض بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل أكثر تأثيراً على قرارات المستثمرين.

دراسة (يونس، ٢٠١٧):

عنوان الدراسة: استخدام الدخل الشامل في التنبؤ بأسعار الأسهم لترشيد قرارات المستثمرين، دراسة تطبيقية.

هدف الدراسة: دراسة العلاقة بين معلومات الدخل الشامل وأسعار الأسهم ببورصة الأوراق المالية المصرية، ولتحقيق هدف البحث كان هناك أهداف فرعية مثل وضوح أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة بالبورصة المصرية، بما يحقق زيادة كفاءة هذا السوق وترشيد قرارات المستثمرين، تحليل اثر الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل على أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن معلومات الدخل الشامل تؤثر على أسعار الأسهم ومن ثم تؤثر على قرارات المستثمرين عند شراء أو بيع الأسهم في بورصة الأوراق المالية المصرية، أيضاً توصلت الدراسة إلى أن المقاييس الخاصة بالربح لها التأثير الهام على المستثمرين عند المفاضلة بين الأوراق المالية وذلك لأن ارتفاع العائد يعطي انطباعاً لدى المستثمر عن حسن أداء المنشأة وسلامة مركزها المالي. و توصلت الدراسة أن تأثير كلا من صافي الربح أو الخسارة والمكاسب والخسائر الناتجة عن تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية وأجمالي الدخل الشامل وربحية السهم وربحية السهم من الدخل الشامل وفروق تقييم استثمارات مالية أخرى والربح الموزع للسهم من الأهمية عند اتخاذ قرارات شراء أو بيع الأسهم في سوق الأوراق المصري.

دراسة (Kishan T. Rover, 2017):

عنوان الدراسة:

The Usefulness of Comprehensive Income and Other Comprehensive Income,
A European Study

هدف الدراسة: إلى تناول فائدة الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر مقارنةً بصافي الدخل، بالنسبة للمستثمرين، بين الشركات الأوروبية حيث يتم قياس فائدة مقاييس الأداء هذه من خلال تقييم أهمية القيمة والأهمية المتزايدة للقيمة، وهي الارتباطات بأسعار الأسهم وعوائدها .

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية: تشير الدلائل إلى أن إجمالي الدخل الصافي هو أكثر فائدة للمستثمرين. ومع ذلك، فإن معلومات الدخل الشامل هي أيضاً ذات جدوى لمستثمري الشركات الأوروبية. علاوة على ذلك، يعتبر الدخل الشامل الآخر يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيمة المتزايدة بمجرد إضافته إلى صافي الدخل. وقد كشفت بعض التحليلات الأخرى أن صافي الدخل هو أكثر ثباتاً ومؤشراً أفضل للتدفقات النقدية المستقبلية من الدخل الشامل. وقد تكونت العينة من الشركات الأوروبية المدرجة والمتاحة في Datastream و Worldscope في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦. وتقدم النتائج دليلاً قوياً على أن الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر لهما فائدة للمستثمرين وفي النهاية، تشير النتائج أيضاً إلى أن الدخل الشامل أكثر فائدة لمستثمري الشركات أو المؤسسات المالية.

دراسة (Feng Yin,2017):

عنوان الدراسة:

Other comprehensive income and earnings management An empirical analysis based on modified Jones model

هدف الدراسة : تناولت الدراسة الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح بناء على نموذج جونز المعدل واستهدفت الدراسة استناداً إلى نموذج جونز Jones المنقح، العلاقة بين إدارة الأرباح والدخل الشامل الآخر باستخدام تاريخ العينة للشركات الصينية المدرجة في الأسهم (أ) لعام ٢٠٠٨-٢٠١٥ .
وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية: تبين أن تقديم الدخل الشامل الآخر يمكن أن يقلل من درجة إدارة أرباح الشركات المدرجة تحت نفس العوامل إذا استمرت العوامل الأخرى باقية، فإن الشركات المدرجة ذات الدوافع الإدارية الفائضة يكون لديها دخل شامل آخر يتم تحويله إلى الربح والخسارة الحاليين. وتقدم هذه الدراسة دعم الخبرة للهيئات التي تنفذ التقديم والإفصاح الإلزامي للدخل الشامل الآخر.

دراسة (Nuthawut Sabsombat, 2017) :

عنوان الدراسة:

The Relationship between Other Comprehensive Income and Earnings Management: Evidence from the Stock Exchange of Thailand,

هدف الدراسة : تناولت الدراسة العلاقة بين الدخل الشامل الآخر وإدارة الأرباح واستهدفت لتحليل العلاقة بين الدخل الشامل الآخر (OCI) وإدارة الأرباح (EM). ويتمثل المبحثين في هذه الدراسة في الشركات المسجلة في بورصة تايلاند في الفترة ما بين ٢٠١١ و ٢٠١٧. تتكون التقنيات الإحصائية من كلاً من الإحصاءات الوصفية والإحصاءات الاستنتاجية.

وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية: أظهرت الدراسة وجود علاقة سلبية كبيرة بين (OCI) و EM ، حيث أن الشركة التي تقدم تقرير عالي عن (OCI) ترى وجود انخفاضاً في (EM) من خلال المدراء التنفيذيين للشركة. توضح هذه النتيجة أنه إذا تم إعداد وتقديم تقارير عن الدخل الشامل الآخر بشكل صحيح وشامل، فإن مستخدمي البيانات المالية يكونون أكثر ثقة في أن الشركة قد أظهرت معلومات محاسبية حقيقية وفقاً لمبادئ المحاسبة. كما أن ذلك يعكس أيضاً شفافية الشركة، ويقلل من درجة المعلومات الغير متماثلة بين المدراء والوكلاء، ويقلل من فرصة إدارة الأرباح (EM) مما يحسن من جودة أرباح الشركة.

دراسة (Heejin Park,2018):

عنوان الدراسة:

Market Reaction to other comprehensive income

هدف الدراسة: تناولت الدراسة رد فعل السوق تجاه الدخل الشامل الآخر، واعتماد بيان الدخل الشامل باعتباره نوع قياسي من البيانات المالية في عام ٢٠١١، وتم إدراج الدخل الشامل الآخر (OCI) في نص البيانات المالية. في حين أن الدخل الشامل الآخر (OCI) الذي لم يتحقق هو أقل استدامة من صافي الدخل، إلا أنه يمكن أن يساهم في تقييم قيمة الشركة. وبناء عليه، يعد اختبار فائدة (OCI) أمراً مهماً في تحليل ما إذا كان استمرار الحصول على المعلومات الخاصة بالربح يؤثر على قيمة الشركة من عدمه، ويساعد نص البيانات المالية المشاركين في السوق من الوصول ليس فقط إلى صافي الدخل المحقق (الدخل التشغيلي، الدخل غير التشغيلي)، بل أيضاً يمكنهم من الحصول على المعلومات المتعلقة بالدخل

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

الشامل الذي لم يتحقق بعد. وعلى الرغم من أن مستويات الدخل المحقق والغير محقق تشير إلى زيادة في صافي القيمة، فإن التغيرات في الدخل المحقق والغير محقق تختلف من حيث عدم التيقن؛ ولذلك فمن الأهمية بمكان بالنسبة للمشاركين في السوق التحقق والحكم على مدى جدوى المعلومات، وسعت الدراسة إلى البحث فيما إذا كان الدخل الشامل الآخر (OCI) يزيد من معاملات الاستجابة للأرباح (ERC) أم لا.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: قامت الدراسة بتحليل محتوى المعلومات لـ (OCI) قبل وبعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) للتحقق مما إذا كان محتوى المعلومات يختلف كلما تغيرت صيغة تقارير (OCI) من الحاشية إلى النص الرئيسي للبيانات المالية. وقد قامت الدراسة، فضلاً عن ذلك، بتحليل تقسيم (OCI) إلى (OCI) إيجابي و (OCI) سلبي، وأظهر التحليل أنه في ظل الظروف التي يكون فيها الدخل المحقق ثابتاً، يكون لـ (OCI) وهي أرباح غير محققة تأثيرات معلومات إضافية، وهذا يعني أنه يمكن أن توجد اختلافات في عملية صنع القرار بناءً على استخدام أو عدم استخدام معلومات (OCI).

دراسة (Steve Lin, 2018)

عنوان الدراسة:

Is Other Comprehensive Income Reported in the Income Statement More Value Relevant?

هدف الدراسة: التعرف على ما إذا كان الدخل الشامل الآخر الوارد في قائمة الدخل يحظى بأهمية كبيرة وإستهدفت الدراسة أيضاً التعرف على ما إذا كان تغيير موقع التقارير الخاصة بالدخل الشامل الآخر (OCI) من قائمة التغير في حقوق الملكية (SSE) إلى قائمة دخل مدمج أو قائمة دخل شامل منفصل (SCI)، كما هو مطلوب في تحديث المعايير المحاسبية (ASU) المؤرخ ٢٠١١-٠٥، قد كان له تأثير على أهمية قيمة (OCI) أم لا.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

باستخدام البيانات التي تم جمعها، وجدت الدراسة أن أهمية قيمة (OCI) قد انخفضت بالنسبة للشركات التي غيرت موقع التقارير الخاصة بـ (OCI) من (SSE) إلى (SCI) عند مقارنتها بالشركات التي لم تقم بذلك. وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن أسعار السوق تقوم بتجميع (OCI) فقط عندما يتم إعداد تقارير لها في قائمة التغير في حقوق الملكية (SSE) في كل من فترات ما قبل (2006) وفترات الاعتماد (2010-2012). والنتائج التي توصلت إليها هي نتائج قوية وتتفق بشكل عام مع ما أدلى به (Chambres, 2007) وآخرون في أن المستثمرين لا يقومون بتقدير قيمة (OCI) إلا عندما يتم إعداد تقارير لها في (SSE). ونظراً للجهود التنظيمية الأخيرة المبذولة لزيادة قيمة (OCI)، من المفترض أن تكون نتائج الدراسة ذات جدوى لكلاً من واضعي المعايير المحاسبية، والباحثين، والممارسين.

دراسة (رجب، ٢٠١٨):

عنوان الدراسة: دراسة واختبار العلاقة بين معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر وأسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية

هدف الدراسة: إلى اختبار العلاقة بين معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر وأسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية، كما تختبر الدراسة أثر كل من جودة المراجعة وموقع الإفصاح، على تلك العلاقة، وباستخدام عينة من ٥٠٧ شركة ربع سنوية مستخرجة لكل الشركات المقيدة في البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أثبتت الدراسة أن معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر تؤثر على القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ولكن كان التأثير سلبياً معنوياً، وتتسق هذه النتيجة مع فكرة أن المستثمر لا يعتبر هذه المعلومات معبرة عن الدخل الحقيقي للشركة. كما أظهرت النتائج اختلاف تأثير معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر على القيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة بالبورصة المصرية باختلاف جودة المراجعة، إلا أنه اختلافاً يثير الانتباه نحو دور جودة المراجعة في البيئة المصرية. فقد زادت عدم ثقة المستثمر في تعبير معلومات عناصر الدخل الشامل إجمالاً عن الدخل المستمر للشركة مع ارتفاع جودة المراجعة. وتشير هذه النتيجة إلى أن جودة المراجعة غير مدركة لدى

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

المستثمر في السوق المالي المصري. وتحليل تأثير جودة المراجعة على عناصر الدخل الشامل تفصيلاً، فقد اتضح أن جودة المراجعة لم تعزز من المحتوى المعلوماتي للعناصر الممثلة للمستويين الثاني والثالث من تسلسل القيمة العادلة بصورة مختلفة عن العناصر الممثلة للمستوى الأول من تسلسل القيمة العادلة. أما فيما يتعلق بموقع الإفصاح فلم يفضل المستثمر إعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل (إفصاح أكثر شفافية) بعد تعديل المعايير المحاسبية المصرية مقارنة بتضمين الدخل الشامل بعناصره في قائمة التغيرات في حقوق الملكية قبل تعديل تلك المعايير. وتضيف نتائج البحث إلى الدراسات المحاسبية المعنية بمعلومات عناصر الدخل الشامل الآخر، وتأثيرها على إدراك المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، خاصة بعد إصدار المعايير المحاسبية المصرية المعدلة لسنة ٢٠١٥. كما يعتبر البحث مجالاً لإهتمام واضعي المعايير المحاسبية وهيئة الرقابة المالية المصرية.

دراسة (الحوشي، ٢٠١٨):

عنوان الدراسة: اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية
استهدفت الدراسة: مقارنة خصائص الدخل الشامل بخصائص صافي الدخل لتحديد مدى أفضلية أي منهما على الآخر كمقياس لأداء الشركة كما استهدف البحث اختبار تأثير كل من الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر ومكوناته على توزيعات الأرباح، وقد تم ذلك باستخدام عينة من الشركات المقيدة بسوق الأوراق المالية المصري عن فترة خمس سنوات ٢٠١٢-٢٠١٦ .

وقد توصلت الدراسة الي النتائج التالية: انخفاض استمرارية الدخل الشامل، وارتفاع تقلبه مقارنة بصافي الدخل فيما يتعلق بالتدفقات النقدية المستقبلية من العمليات التشغيلية، بينما ترتفع المقدرة التنبؤية لصافي الدخل مقارنة بالدخل الشامل فيما يتعلق بصافي الدخل المستقبلي وأخيراً يوجد تأثير إيجابي ومعنوي لكل من الدخل الشامل، والدخل الشامل الآخر وكذلك المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي كأحد عناصر الدخل الشامل الآخر على توزيعات الأرباح.

دراسة (خميس، ٢٠١٨):

عنوان الدراسة: اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي: دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة في سوق الأوراق المالية

هدف الدراسة: الي تحليل الشركات المصرية المسجلة بسوق الأوراق المالية والتي أصبحت مطلوبة بتطبيق متطلبات المعيار المحاسبي المصري الأول المعدل وموضوعه عرض القوائم المالية ومن متطلبات المعيار ما يتعلق بحتمية عرض قائمة الدخل الشامل، وكان الهدف من المعيار بإضافة تلك القائمة للتقارير المالية المتعارف عليها ممثلاً في توفير معلومات أكثر ملائمة وعدالة لمستخدمي القوائم المالية وهدفت الدراسة أيضاً في اختبار ما إذا كان رقم الدخل الشامل من القوة بمكان بحيث يصلح بأن يكون مقياساً جديداً للأداء المالي للشركات المصرية المسجلة بديلاً عن مقياس الأداء المالي الذي يمكن أن يوفره رقم صافي الدخل التقليدي، وقد تكونت العينة المبدئية للدراسة من عدد ٧٠ شركة مسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية، إنتهت الي ٦٠ شركة مسجلة بعد استبعاد تلك الشركات التي لم تلتزم بعرض قائمة الدخل الشامل إضافة لتلك التي ثبت للباحث عدم صلاحية قوائمها المالية للتحليل الاحصائي.

وتوصلت الدراسة الي النتيجة التالية : صلاحية الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي وذلك فيما يخص حالة الشركات المصرية المسجلة بما يدعم نتائج الدراسات السابقة ومن المنتظر من الدراسات المستقبلية تفسير أكثر بنود الدخل الشامل تأثيراً في الأداء المالي.

دراسة (يونس، ٢٠١٩):

عنوان الدراسة : تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح ، دراسة تطبيقية على البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية

هدف الدراسة عرض الإطار النظري للدخل الشامل الآخر، والتعريف بعملية إدارة الأرباح من حيث طبيعتها ومبرراتها ووسائل الكشف عنها، وطرق أساليب ممارستها ومعرفة المخاطر الناجمة عن عملية إدارة الأرباح، دراسة واختبار العوامل المؤثرة علي عملية إدارة الأرباح من خلال دراسة العلاقة بين إدارة الأرباح وبنود الدخل الشامل الآخر وبعض المتغيرات الأخرى مثل حجم الشركة، نسبة المديونية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة.

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

وتوصلت الدراسة الي النتائج التالية: يعد ترسيخ مبادئ الشفافية وزيادة الإفصاح المحاسبي من الأمور التي لها أهمية كبيرة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح التي قد تلجأ إليها إدارة المنظمة لتحقيق أهدافها الخاصة دون مراعاة لأهداف الأطراف الأخرى، أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في القوائم المالية لأنه يحسن من مستوي الإفصاح والشفافية في المعلومات المحاسبية والتي تنعكس بدورها على تحسين جودة الأرباح والحد من ممارسات إدارة الأرباح، تشير نتائج التحليل الي وجود علاقة ارتباط قوية بين الدخل الشامل الآخر حجم الشركة ، نسبة المديونية، صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة وإدارة الأرباح، وأوصت الدراسة بضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية المصرية بالعمل على إعادة صياغة السياسات والمبادئ والمعايير المحاسبية بالشكل الذي يضمن عدم قيام الشركات باستغلال المرونة فيها للتلاعب بأرباحها المعلن عنها. كما أنه من الضروري أن يتم وضع ضوابط محاسبية خاصة بالمستحقات الاختيارية وغير الاختيارية وكيفية معالجتها بحيث لا يترك خيار التقدير لإدارة الشركة مع العمل على إدخال تحسينات متتالية على هذه المعايير لتنسق مع التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في البيئة المصرية.

دراسة (محمد، ٢٠١٩):

عنوان الدراسة: مدى اختلاف المقدرتين التقييمية والتنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ – ٢٠١٨

هدفت الدراسة: لتقييم مدى الاختلاف في المقدرة التقييمية value- relevance لكل من صافي الدخل والدخل الشامل وذلك بالنسبة للقيمة السوقية للشركات وعوائد أسهم الشركات، والعوامل المؤثرة على هذه الاختلافات، وتحليل الاختلافات في المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية لكل من صافي الدخل والدخل الشامل والعوامل المؤثرة عليهما، مع التطبيق على الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

نتائج الدراسة : ولقد أوضحت نتائج الدراسة زيادة المقدرة التقييمية لصافي الدخل فيما يتعلق بالقيمة السوقية للشركة، بالمقارنة بالدخل الشامل، بما يفسر بنقص الإفصاحات عن عناصر الدخل الشامل في القوائم المالية للشركات المقيدة في البورصة، وتقارب قيم صافي الدخل والدخل الشامل. ولم تتضح معنوية أثر كل من المتغيرين المعدلين وهما نوع القطاع وجودة المراجعة على المقدرة التقييمية لصافي الدخل أو الدخل الشامل خاصة مع زيادة أثر حجم الشركة مع إضافة المتغيرين المعدلين، بما يفسر ارتباط الشركات الأكبر حجماً بنوع القطاع، وزيادة الاعتماد على منشآت المحاسبة والمراجعة ذات الشراكة مع منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار. كما أشارت النتائج إلى معنوية المقدرة التقييمية للدخل الشامل فيما يتعلق بعوائد الأسهم بالمقارنة بصافي الدخل، بما يشير لارتباط عوائد الأسهم بدرجة أكبر بإجمالي الدخل الشامل الأكثر تقلباً. ومع إضافة المتغيرين المعدلين، أشارت نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد أنه لم تتضح معنوية أثر كل من نوع القطاع وجودة المراجعة على المقدرة التقييمية لصافي الدخل أو الدخل الشامل. كما بينت نتائج الدراسة معنوية المقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية بالنسبة لصافي الدخل، وذلك بالمقارنة بالدخل الشامل، ويفسر الاختلاف بين المقدرة التنبؤية لكل منهما بانخفاض التقلبات (الانحرافات) في صافي الدخل بالمقارنة بالتقلبات في الدخل الشامل. ومع إضافة المتغيرين المعدلين، أشارت نتائج تحليل نموذج الانحدار المتعدد إلى معنوية تأثير جودة المراجعة بالنسبة للمقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية التشغيلية لصافي الدخل، بينما لم يتضح تأثير نوع القطاع على زيادة القدرة التنبؤية لصافي الدخل أو الدخل الشامل.

دراسة (B. SETYAWAN & Z. BAROKAH, 2019):

عنوان الدراسة:

Does Comprehensive Income Predict Future Cashflow Better Than Net Income?

تناولت الدراسة المقارنة بين الدخل الشامل وصافي الدخل وأيهما افضل في المستقبل على تحقيق جودة التدفقات النقدية وبحثت الدراسة في أثر قدرة معلومات كلاً من الدخل الشامل وصافي الدخل على التدفقات النقدية وذلك من خلال عينة مكونة من ١٧٣٥ من الشركات الإندونيسية المدرجة في البورصة وذلك خلال الفترة من ٢٠١١- ٢٠١٦.

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

نتائج الدراسة: وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها ان الدخل الشامل ليس لديه الافضلية في القدرة من صافي الدخل في توقع التدفقات النقدية المستقبلية.

دراسة (عرفات ، ٢٠٢٠):

عنوان الدراسة: العلاقة بين ممارسات إعادة تبويب الدخل الشامل الآخر والتعويضات التعاقدية وأثر ذلك على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية هدف الدراسة بيان تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر وممارسات إعادة تبويبه على أسعار الأسهم، حيث تم استخدام أسلوب تحليل التباين الثنائي وتحليل الانحدار المتعدد، وذلك بالاعتماد على عينة مكونة من ٤٢ شركة مساهمة مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٣ م وحتى عام ٢٠١٨ م.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الي وجود تأثير معنوي للتعويضات التعاقدية على ممارسات إعادة تبويب الدخل الشامل الآخر من خلال سمات وخصائص مجلس الإدارة وكذلك لجنة المراجعة وأيضا تركيز الملكية، وفي المقابل لا يدعم التدوير الإلزامي للمراجعين الخارجيين ذلك، كما تدعم سمات وخصائص مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، تركيز الملكية والتدوير الإلزامي للمراجعين الخارجيين تحسين القيمة التفسيرية للدخل الشامل الآخر من منظور التعويضات التعاقدية، كذلك وجود تأثير معنوي للدخل الشامل الآخر على أسعار الأسهم من خلال سمات وخصائص مجلس الإدارة، لجنة المراجعة وتركيز الملكية، وفي المقابل لا يدعم التدوير الإلزامي للمراجعين ذلك، وتتبع أهمية وإسهامات البحث من خلال إبراز الدور الهام لممارسات الحوكمة الداخلي بشأن تحسين القيمة الملائمة للتعويضات التعاقدية بإعتبارها أداة لتحقيق الموازنة بين مصالح المساهمين والإدارة، وكذلك تحسين القرارات المتعلقة بتصميم خطط التعويضات التعاقدية لحد من إدارة الأرباح، وأيضا تحسين الدور التقييمي للإفصاح عن الدخل الشامل الآخر وممارسات إعادة تبويبه من وجهة نظر المستثمرين، مما يعكس إدراكهم لأهميتها ونفعيتها في تحسين القيمة الملائمة لتلك المعلومات، وذلك من خلال تقديم الدليل العملي في البيئية المصرية، خاصة في ظل تجاهل الدراسات السابقة تناول العلاقة بين الدخل الشامل باعتباره مؤشراً للأداء وأسعار الأسهم، بالإضافة إلي تجاهل بعض المتغيرات الرقابية الهامة المؤثرة مثل ممارسات الحوكمة الداخلية.

دراسة (MELIK ERTUGRUL, 2020):

عنوان الدراسة:

"Is other comprehensive income a form of real income? Evidence from the value relevance analysis"

هدف الدراسة: تناولت الدراسة الإجابة عن تساؤل رئيسي وهو هل بنود الدخل الشامل الآخر تمثل وتعتبر شكل من أشكال الدخل الحقيقي؟ وأشارت الدراسة أن بنود الدخل الشامل الآخر هي قضية مثيرة للجدل بين الأكاديميين وواضعي المعايير المحاسبية وذلك من خلال مزايا وعيوب الدخل الشامل وصافي الدخل. **نتائج الدراسة:** وخلصت الدراسة إلي أن إدماج صافي الدخل والدخل الشامل الآخر معاً يتيح للدخل الشامل الإرتقاء بمنفعة وملائمة وجودة المعلومات المحاسبية التي تساعد في التنبؤ بالمستقبل.

دراسة : (العجوري & الميهي ، ٢٠٢٢)

عنوان الدراسة: الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل وأثره علي القرار الاستثماري هدف الدراسة : قياس اثر الإفصاح عن الدخل الشامل حيث أشارت الدراسة إلي أن الإفصاح المحاسبي يعد الركيزة الأساسية والتي تعتمد عليها جميع الأطراف والجهات ذات العلاقة مع المنشأة ومن أهم هذه الأطراف المستثمرين والذين يسعون من خلال الإفصاح إلي الحصول علي المعلومات التي تدعم قراراتهم الاستثمارية ، وهدفت الدراسة أيضا الي التعرف على محددات ومقاييس بنود الدخل الشامل وبيان أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية علي اتخاذ القرارات الملائمة والكشف عن أهمية خصائص بنود الدخل الشامل في ضوء متطلبات سوق الأوراق المالية لمساعدة متخذي القرارات الاستثمارية.

نتائج الدراسة: وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول الإفصاح عن بنود الدخل الشامل وأثر ذلك على متخذي القرار ومستخدمي القوائم المالية، كما توصلت الدراسة إلي أن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر في قائمة مستقلة أفضل وذلك لسهولة معرفة بنود الدخل

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

الشامل ومساعدة المستثمرين والمحللين الماليين ومستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار المناسب، أيضا الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر يؤثر على سعر السهم للمنشأة.

دراسة (العجوري & الميهي، ٢٠٢٢)

عنوان الدراسة: أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في ضوء معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية

هدفت الدراسة الي التعرف على محددات ومقاييس بنود الدخل الشامل ، وبيان أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على إتخاذ القرار الملائم والكشف عن أهمية خصائص بنود الدخل الشامل في ضوء متطلبات سوق الأوراق المالية لمساعدة متخذي القرارات الاستثمارية.

نتائج الدراسة : وتوصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية عن بنود الدخل الشامل وأثر ذلك على متخذي القرار ومستخدمي القوائم المالية، الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر يؤثر على أسعار الأسهم ، اتخاذ القرارات الاستثمارية وفقا لأسس موضوعية يمكن ذلك من خلال بنود الدخل الشامل لأنها تساعد المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية في تقييم أنشطة الشركة.

دراسة: (عبدو & الرشيدى، ٢٠٢٣)

عنوان الدراسة: أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية.

هدفت الدراسة: الي إظهار أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل في ضبط وتدنية ممارسة الربحية في القوائم المالية، من خلال المدخل المحاسبي المتمثل في إدارة الإفصاح المحاسبي، والتلاعب في محتوياتها وخاصة قائمة الأداء، لإخفاء حقيقية الأداء الاقتصادي والمالي.

نتائج الدراسة: وتوصلت الدراسة الي أنه يساهم التقرير المالي لبنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل في زيادة الارتقاء بجودة محتواها المعلوماتي والإعلامي، لزيادة المقدرة التقييمية والتفسيرية والقدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية، وتحقيق جودة وشفافية الأرباح، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل الشامل، وتحقيق جودة وشفافية الأرباح.

• ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ركزت العديد من الدراسات على فائدة الدخل الشامل الآخر بالنسبة للمستثمرين وتوصلت بعض الدراسات إلي أن الدخل الشامل مفيد للمستثمرين والبعض الآخر يرى انه غير مفيد للمستثمرين، إلا أن هذه الدراسة تساهم في تقديم أدلة تطبيقية على أن الإفصاح عن مكونات الدخل الشامل الآخر يقدم معلومات تؤثر في قرارات المستثمرين؛ كما تساهم الدراسة في تقديم أدلة تطبيقية على أن التغير في الدخل الشامل الآخر يقدم معلومات مفيدة لأصحاب المصالح فيما يتعلق بقرار الاستثمار كما تقدم الدراسة أدلة علي أي من بنود الدخل الشامل الآخر هو الأكثر تأثيرا على قرارات المستثمرين.

رابعاً: أهداف البحث:

يمثل الهدف الرئيسي للبحث في قياس انعكاس اثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين ؟

ويتفرع من هذا الهدف مجموعة الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف علي بنود الدخل الشامل الآخر التي توفر معلومات محاسبية ملائمة
- بيان أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في تقديم معلومات محاسبية ذات مصداقية عالية
- الكشف عن أهمية بنود الدخل الشامل لمساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات الاستثمارية

خامساً: أهمية البحث:

تنقسم أهمية البحث الي جانبين:

١- الأهمية العلمية:

نظرا لحدثة الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر فاستدعي ذلك الحاجة إلي مزيد من الاهتمام والدراسة من قبل الباحثين في مجال المحاسبة وذلك نظراً للتغيرات التي تطرأ على الإفصاح المحاسبي والمعايير المحاسبية وضرورة مواكبتها لما يحدث من تطورات وأحداث متلاحقة مما أستوجب ضرورة توضيح انعكاس الإفصاح الإلكتروني عن بنود الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين.

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

٢- الأهمية العملية:

وضوح أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في القوائم والتقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، بما يحقق زيادة كفاءة هذا السوق وترشيد قرارات المستثمرين، يساهم الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في زيادة وعي المستثمرين ورفع ثقتهم وتنشيط الدور الفعال للبورصة في تحقيق النمو في الأداء الاقتصادي المصري.

سادساً: فروض البحث

- يوجد تأثير جوهري للإفصاح الإلكتروني لبنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.
- يوجد تأثير جوهري للإفصاح الإلكتروني لبند ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.
- يوجد تأثير جوهري للإفصاح الإلكتروني لبند المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.
- يوجد تأثير جوهري للإفصاح الإلكتروني لبند إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية) على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.
- يوجد تأثير جوهري للإفصاح الإلكتروني لبند الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي على ترشيد القرارات الاستثمارية في الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية المصرية.

سابعاً: منهجية الدراسة

أ- مجتمع الدراسة

الشركات المسجلة بسوق الأوراق المالية في جمهورية مصر العربية

ب- عينة الدراسة

تم تحديد حجم عينة مكونة من ٥٠ شركة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية

ج- الأسلوب الإحصائي المستخدم

- قام الباحث للإجابة عن تساؤلات الدراسة باستخدام أسلوب تحليل المسار وللوصول الي أفضل النتائج تم عمل التحليل الإحصائي بواسطة الاختبارات التالية:
- التحليل الإحصائي الوصفي (الوسط الحسابي والانحراف المعياري).
 - تحليل الانحدار المتعدد.
 - تحليل التباين (ANOVA) لاختبار معنوية الانحدار.
 - اختبار (t-test) لاختبار معنوية معاملات الانحدار.

د- متغيرات الدراسة

تنقسم متغيرات الدراسة الي متغيرين على النحو التالي:

- متغير مستقل ويتمثل في بنود الدخل الشامل الآخر
- متغير تابع ويتمثل في قرارات المستثمرين

هـ- حدود الدراسة

- حدود موضوعية

لن تتعرض الدراسة لكافة قائمة الدخل الشامل وستكتفي بالتعرض لبنود الدخل الشامل الآخر متمثلة في البنود التالية (ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي، المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية)، الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي)، بالقدر الذي يحقق أهداف الدراسة

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

- حدود مكانية

سوق الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية

- حدود زمانية

تقتصر الدراسة على الوحدات الاقتصادية المتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية المصرية
خلال الفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢

ثامنا: منهج الدراسة:

حتى يحقق البحث أهدافه تم الاستعانة بكل من المنهج الاستقرائي لبناء الإطار النظري للدراسة
وذلك من خلال الاطلاع على الأبحاث والدراسات السابقة المنشورة بالدوريات والمجلات العلمية والتي
تتناول جوانب الدراسة، وتم الاستعانة بالمنهج الاستنباطي في إجراء الدراسة التطبيقية بهدف التعرف على
انعكاس الإفصاح الإلكتروني لبنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات
المقيدة بسوق الأوراق المالية المصرية.

تاسعاً : خطة الدراسة:

تتناول خطة الدراسة ما يلي :

- مفهوم الدخل الشامل الآخر
- بنود الدخل الشامل الآخر
- طرق قياس بنود الدخل الشامل الآخر
- أشكال الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر
- أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل
- مزايا الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر
- العلاقة بين عناصر الدخل الشامل الآخر المرتبطة بالقيمة العادلة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية
- التقرير عن بنود الدخل الشامل في القوائم المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين

مفهوم الدخل الشامل الآخر

من الأهداف الهامة والرئيسية للمحاسبة المالية قياس أرباح وخسائر المنظمات خلال فترة مالية معينة ومحددة وتحديد صافي أرباح المنظمة أو خسائرها ولقد إهتمت المنظمات المهنية المحاسبية بكيفية الإفصاح والتقرير المالي عن بنود الدخل الشامل الآخر وذلك بسبب التوجه العالمي نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأمريكية ومعايير التقرير المالي الدولية ؛ ويساهم التقرير المالي لبنود الدخل الشامل الآخر في قائمة الدخل في الارتقاء بجودة المعلومات والمحتوي وذلك لزيادة القدرة التفسيرية والتنبؤية بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية، وتحقيق جودة وشفافية للأرباح (الرشيدي، وآخرون، ٢٠٢٣).

وإتجه الفكر المحاسبي إلى أهمية الاعتماد على بنود الدخل الشامل الآخر، كمقياس هام ومؤثر في مجال تقويم الأداء وترشيد القرارات للمساهمين، ويعتبر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر ليس بديلاً عن بنود صافي الدخل ولكنه يساهم في تقديم المعلومات ذات المنفعة الإضافية والملائمة عن صافي الربح أو الخسارة وذلك لشمولية الدخل الشامل على بنود تؤثر على حقوق المساهمين والتي ليست ناتجة عن تعاملاتهم مع الشركة (Saymeh et al., 2019).

إن التطورات الحادثة في المعايير المحاسبية وفي أساس القياس المحاسبي طبقاً للقيمة العادلة لا بد له أن يرافقه تطور في أسس الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية طبقاً للقيمة العادلة، حيث أصبحت منظمات الأعمال وفقاً للمعايير المحاسبية مطالبة بإفصاح أوسع وأكثر تفصيلاً عن بنود القوائم المالية التي يتم قياسها على أساس القيمة العادلة مثل الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة والمترتبة علي القياس طبقاً للقيمة العادلة ومع هذا فإن القياس والإفصاح وفقاً للقيمة العادلة مرهون بأهمية ما يقدم من معلومات عن نتائج القيمة العادلة للمستثمرين والدائنين وغيرهم من أصحاب المصالح ومتخذي القرار (نجا، ٢٠١٩، ص ٢٢١).

نص معيار المحاسبة المصري رقم (١) المعدل في ٢٠١٩ في الفقرة (٨١ أ) يجب أن تقوم المنشأة بعمل قائمة منفصلة (قائمة الدخل) بها كافة بنود الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها خلال الفترة وأن تعرض في قائمة أخرى (قائمة الدخل الشامل) مبلغ الأرباح أو الخسائر للفترة ثم تعرض بنود الدخل الشامل الآخر للفترة ثم إجمالي الدخل الشامل الآخر للفترة وتنتهي بعرض الدخل الشامل للفترة (مجموع مبلغ الأرباح والخسائر ومبلغ إجمالي الدخل الشامل الآخر) (العجوري، ٢٠٢٢، ص ٨)

ووفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (١) والخاص بعرض القوائم المالية عرف المعيار الدخل الشامل بأنه " التغيير في حقوق الملكية خلال الفترة والنتائج عن معاملات وأحداث أخرى فيما عدا التغييرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك ويتضمن كافة بنود قائمة الدخل الي جانب عناصر الدخل الشامل الآخر" (البسيوني ؛ ٢٠٢٠؛ ٣٣٨)

ويري الباحث أنه يمكن تعريف الدخل الشامل : بأنه كافة التغييرات التي تحدث في حقوق الملكية خلال فترة معينة والنتيجة من الأحداث والعمليات الأخرى بخلاف التعامل مع الملاك، حيث يستثنى التغييرات في حقوق الملكية الناتجة عن العمليات مع الملاك مثال على ذلك الاستثمارات من قبل الملاك أو توزيعات الأرباح للملاك ، ويتضمن كافة صافي الدخل أو الخسارة مضافاً إليه كافة بنود الدخل الشامل الآخر مثل المكاسب والخسائر الناتجة عن تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع والمكاسب والخسائر المرتبطة بمنافع الموظفين، والمكاسب والخسائر نتيجة ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية والمكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة نتائج الأعمال للعمليات الأجنبية ومكاسب وخسائر الجزء الفعال من أدوات التحوط للتدفقات النقدية ومكاسب وخسائر إعادة تقييم الأصول الثابتة.

بنود الدخل الشامل الآخر

- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع. (معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦).
- الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) .

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

- إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية). (معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨) .
- المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي معيار المحاسبة المصري رقم (١٣)

طرق قياس بنود الدخل الشامل الآخر

سوف يقوم الباحث في هذا الجزء بتناول بنود الدخل الشامل الآخر كما تناولتها معايير المحاسبة المصرية والدولية :

أولاً: المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع

يقصد بمصطلح الأصول المالية كل من الأصول النقدية والاستثمارات التي تمثل حقوق ملكية في شركة أخرى والحق التعاقدى للحصول على النقدية من طرف ثالث أو ما يسمى الاستثمارات في شكل ديون ، ويرى بعض مستخدمي القوائم المالية أنه من الأفضل استخدام مقياس واحد لقياس الاستثمارات المالية وهو القيمة العادلة حيث أن القيمة العادلة تعتبر من أفضل المقاييس التي تساعد المستثمرين على تقدير أثر الأحداث الاقتصادية الحالية على التدفقات النقدية المستقبلية. (Bao, M, et al., 2020)

كما تناولت المعايير المعالجة المحاسبية للاستثمارات المالية ومنها معيار المحاسبة المالية الأمريكي رقم (SFAS115) ، معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS39) ، المعيار المصري رقم (٢٦) ومعيار التقرير المالي الدولي رقم (IFRS9) .

تناول المعيار (IAS39) مبادئ الإعراف بالأدوات المالية وقياسها في القوائم المالية ووفقاً لهذا المعيار زاد بشكل ملحوظ استخدام القيمة العادلة في المحاسبة عن الأدوات المالية وخاصة على جانب الأصول في قائمة المركز المالي ، ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (IAS39) وما يقابله من المعيار المصري المعدل رقم (٢٦) فإنه يتم تصنيف الاستثمارات المالية إلى أربع فئات وهي . (المعيار المصري "٢٦" المعدل فقرة ٩، ٤٦، ٥٥):

١- الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة

- يمكن للمنشأة تصنيف الاستثمارات المالية وفقاً لهذه الفئة وذلك عندما تتوفر فيها الشروط التالية :
- أن يتم شرائها بصفة أساسية لغرض البيع أو إعادة شرائها في المستقبل القريب.
 - أن تكون جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها لغرض تحقيق أرباح في الأجل القصير.
 - أن تكون مشتقات مالية لكنها لا تمثل أداة تغطية محددة وفعالة .

وطبقاً للمعيار الدولي والمصري يتم القياس المبدئي واللاحق لهذه الفئة من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية مع الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة ضمن الأرباح أو الخسائر بقائمة الدخل .

٢- الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

هي أصول مالية غير مشتقة لها مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى المنشأة النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ولا يجوز للمنشأة تبويب أصل مالي كأصل محتفظ به حتى تاريخ الاستحقاق إذا كانت قد قامت بإعادة تبويب أية استثمارات ذات قيمة هامة نسبية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق خلال السنتين الماليين السابقتين ، ويتم قياس هذه الاستثمارات عند اقتناءها بالقيمة العادلة وفي القياس اللاحق تقاس بالتكلفة المستنفذة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ، ويتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في قائمة الدخل عند استبعاد الاستثمارات من الدفاتر أو عند اضمحلال قيمتها .

٣- القروض والذمم المدينة

هي أصول مالية غير مشتقة ذات تاريخ سداد محدد أو قابل للتحديد وغير متداولة في سوق نشط ويتم قياسها عند الاقتناء بالقيمة العادلة وفي القياس اللاحق تقاس بالتكلفة المستنفذة باستخدام طريقة الفائدة

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

الفعلية، ويتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في قائمة الدخل عند استبعاد الاستثمارات من الدفاتر أو عند اضمحلال قيمتها.

٤- الاستثمارات المالية المتاحة للبيع

هي أصول غير مشتقة يتم اقتنائها لمدة غير محدودة، فهي ليست بغرض المتاجرة في الأجل القصير في حالة الاستثمار في حقوق ملكية وليست بغرض الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق في حالة الاستثمار في الديون، ويتم القياس المبدئي واللاحق للاستثمارات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة في تاريخ إعداد القوائم المالية، ويتم الاعتراف مباشرة بأي مكسب أو خسارة من الاستثمارات المالية المتاحة للبيع ضمن بنود الدخل الشامل الآخر فيما عدا خسائر الاضمحلال في القيمة وعندما يتم استبعاد الأصل المالي من الدفاتر يتم إعادة تبويب الأرباح أو الخسائر غير المحققة المتراكمة المعترف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر سابقاً إلى الأرباح أو الخسائر.

ثانياً: الجزء الفعال من مكاسب أو خسائر أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي

يعرف التحوط وفق معيار المحاسبة الدولي IAS39 بأنه أسلوب لإدارة المخاطر استخدام أدوات تحوط لمعادلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية لواحد أو أكثر من الأصول أو الالتزامات أو المعاملات المستقبلية (العقيلي، ٢٠١٨، ص ٩٦) تشمل أنواع المخاطر التي يمكن التحوط منها: مخاطر العملة الأجنبية، مخاطر أسعار الفائدة، مخاطر أسعار حقوق الملكية، مخاطر السلع، المخاطر الائتمانية

وتعد المشتقات المالية بأدواتها المختلفة من الأساليب الحديثة في إدارة المخاطر المالية، فالمشتقات المالية هي أدوات مالية جديدة متنوعة ويطلق عليها اسم مشتقات لأنها مشتقة من أدوات مالية تقليدية كالأسهم والسندات وأسعار الصرف وأسعار الفائدة وأسعار السلع وعقد المشتقات يمكن تعريفه بصفة عامة على أنه عقد خاص تشتق معظم قيمه من أصل أو مؤشر أسهم أو سندات أو عملة أو سلعة، ويوجد العديد من عقود المشتقات من أهمها العقود الأجلة، العقود المستقبلية، عقود المبادلات وعقود الخيارات (الصايغ، ٢٠١٧، ص ٨١٣،

ووفقاً لكلا من معيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS133) ومعيار المحاسبة الدولي (IAS39) وما يقابله من معيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ومعيار التقارير المالية الدولي (IFRS9) تم تقسيم أنشطة التحوط في ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

١- تحوط القيمة العادلة Value Hedge Fair

يعرف تحوط القيمة العادلة بأنه تحوط من التعرض للتغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام يتم الاعتراف به، أو ارتباط مؤكد غير معترف به (وهو تعهد تعاقدى مستقبلي لم يظهر في قائمة المركز المالي ولكنه سيصبح أصلاً أو التزاماً سوف يعترف به في قائمة المركز المالي)، أو جزء محدد من ذلك الأصل أو الالتزام أو الارتباط المؤكد والمرتبب بخطر محدد يمكن أن يؤثر على الأرباح أو الخسائر، فالهدف من تحوط القيمة العادلة هو تعويض مخاطر التغيرات في القيمة العادلة للأصول، والالتزامات الحالية والمستقبلية التي قد تزيد من تقلب الربح والخسارة بالمنشأة، وفي محاسبة تحوط القيمة العادلة يتم قياس كلا من أدوات وبنود التحوط باستخدام القيمة العادلة ويتم الاعتراف بالمكاسب أو الخسائر الناتجة من إعادة تقييم أدوات وبنود التحوط في قائمة دخل الفترة التي نشأت فيها هذه المكاسب أو الخسائر، المعايير المصرية، (٢٠١٥، ص ٥٥٥-٥٥٨)

٢- تحوط التدفقات النقدية Cash Flow Hedge

إن المخاطر التي يتم تغطيتها في تحوط التدفقات النقدية هي التعرض للتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة من مخاطر معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو ارتباط مؤكد غير معترف به (مخاطر العملة فقط) أو معاملة متنبأ بها واحتمال حدوثها كبير يمكن أن تتعلق التدفقات النقدية المستقبلية بالأصول أو الالتزامات المعترف بها، مثل مدفوعات الفوائد المستقبلية أو المقبوضات المتعلقة بالديون ذات معدل الفائدة المتغير، كما يمكن أن تتعلق التدفقات النقدية المستقبلية بارتباط مؤكد غير معترف به

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

أو معاملة متنبأ بها واحتمال حدوثها عال مثل العوائد من المبيعات أو المشتريات بعملة أجنبية، قد ينتج التقلب في التدفقات النقدية المستقبلية عن التغيرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم أو أسعار السلع ، وفي كل حاله يكون التدفق النقدي المتحوط له إما ملتزم به تعاقدياً أو متنبأ به ، ولكي تتأهل المعاملة المتنبأ بها للخضوع لمحااسبة التحوط يجب أن تكون احتمالات حدوثها عالية، ويقدر ما يكون التحوط فعالاً لتوكل محااسبة التحوط الإقرار بمكاسب أو خسائر تحوط التدفق النقدي على أداة التحوط في الدخل الشامل الآخر ، والمكاسب والخسائر المؤجلة يتم إدراجها في قائمة الدخل في الفترات التي يؤثر فيها البند موضع التحوط في قائمة الدخل، ويقدر ما يكون التحوط غير فعال، يتم الإقرار بمكاسب أو خسائر أداة التحوط في قائمة الدخل ومن المهم أن يتم إضافة المكاسب والخسائر المؤجلة لكل معاملة تحوط إلى قائمة الدخل في الوقت المناسب ، ولتحقيق ذلك ، سوف تحتاج الشركة إلى سجلات منفصلة للمبالغ المؤجلة في الدخل الشامل الآخر عن كل معاملة تحوط (حبيبية، ٢٠١٧، ص ٢٨١).

٣- تحوط صافي الاستثمار الأجنبي Net Investment Hedge

تحوط صافي الاستثمار الأجنبي هو نوع محدد من تحوط التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية التي يتم استخدامها للحد من التعرض للمخاطر التي تنجم عن التغير في سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، فتحوط صافي الاستثمار الأجنبي يمكن أن يستخدم للقضاء أو الحد من التقلبات في حقوق المساهمين ، وأداة التحوط قد تكون أداء مالية مشتقة (مثل عقود الصرف الأجل) أو أداة مالية غير مشتقة (مثل أداة الدين المقومة بالعملة الأجنبية).

ووفقاً لقواعد محااسبة التحوط في معيار (IAS39) فإن الوقت الوحيد الذي يجوز فيه تصنيف أصل أو التزام مالي غير مشتق على أنه أداة تحوط هو عندما يوفر ذلك تحوطاً من مخاطر عملة أجنبية ، وعندما يتم استخدام أداة التحوط المشتقة يتم الاعتراف بالجزء الفعال من مكاسب أو خسائر أداة التحوط في الدخل الشامل الآخر، ويتم الاعتراف بالجزء غير الفعال من مكاسب أو خسائر أداة التحوط مباشرة في قائمة الدخل ، وعند استخدام أداة تحوط غير مشتقة ، يتم الاعتراف بالجزء الفعال والغير فعال من مكاسب أو خسائر الأداة المالية في الدخل الشامل الآخر . (البيسوني ؛ ٢٠٢٠ ؛ ٣٤٠).

ثالثاً: المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي

يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر فروق العملة المرتبطة بالبنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي تفي بالشروط المؤهلة لها كأدوات تغطية في معاملة تغطية تدفق نقدي ضمن الدخل الشامل الآخر في مجمع الدخل الشامل بحقوق الملكية بشرط أن تكون معاملة التغطية فعالة ، كما يتم الاعتراف بمكاسب أو خسائر فروق العملة المرتبط بالبنود ذات الطبيعة غير النقدية والتي يتم قياسها بالقيمة العادلة ضمن الدخل الشامل الآخر في الفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق.

وتقوم المنشأة بالاعتراف بمكاسب أو خسائر فروق العملة الناتجة عن تسوية أو ترجمة بنود ذات طبيعة نقدية ضمن الأرباح أو الخسائر (قائمة الدخل) في الفترة التي تنشأ فيها هذه الفروق، فيما عدا مكاسب أو خسائر فروق العملة الناتجة عن ترجمة أي بند ذو طبيعة نقدية يمثل جزءاً من صافي استثمار في نشاط أجنبي باستخدام أسعار صرف تختلف عن تلك التي استخدمت في ترجمته عند الاعتراف الأولى به ضمن قائمة الدخل بالقوائم المالية المنفردة للنشاط الأجنبي في الفترة التي تنشأ فيها تلك الفروق بينما يتم الاعتراف بتلك الفروق في الدخل الشامل الآخر للشركة الأم على أن يتم إعادة تبويبها في قائمة الدخل عند التخلص من صافي الاستثمار الأجنبي، ويتم الاعتراف بمكاسب أو خسارة البنود ذات الطبيعة غير النقدية لصافي الاستثمار الأجنبي ضمن الدخل الشامل الآخر (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، فقرة ٣٢-٢٠، ص ص : ٢٦٧ : ٢٧٠)

رابعاً: إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الاكتوارية)

يتم تصنيف مزايا العاملين ما بعد انتهاء الخدمة إما بأنها نظم اشتراك محددة أو نظم مزايا محددة ويمكن توضيحهم كما يلي (معايير المحاسبة المصرية ، ٢٠١٥، ص ص : ٩١١ : ٨٩٩)

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

١- نظم الاشتراك المحدد

هي نظم المزايا لما بعد انتهاء الخدمة والتي تقوم المنشأة بموجبها بدفع اشتراكات ثابتة في منشأة منفصلة (صندوق) ولا يكون عليها التزام قانوني أو ضمان لدفع مزيد من الاشتراكات إذا لم يكن الصندوق محتفظاً بأصول كافية لدفع كافة مزايا العاملين المتعلقة بخدمتهم في الفترات الحالية والسابقة .

ووفقاً لنظم الاشتراك المحدد يتم تحديد التزام المنشأة على حسب المبلغ الذي سيتم الاشتراك به لتلك الفترة لذلك لا تحتاج المنشأة إلى افتراضات إكتوارية لقياس الالتزام أو المصروف وبالتالي لا يوجد احتمال لأي ربح أو خسارة إكتوارية لذلك فإن المحاسبة عن نظم الاشتراك المحدد تتسم بالسهولة والوضوح .

٢- نظم المزايا المحددة

هي نظم المزايا لما بعد انتهاء الخدمة بخلاف نظم الاشتراك المحدد، كما تعرف نظم المزايا المحددة Defined Benefit Plans : بأنها خطط منافع العاملين بعد انتهاء الخدمة والتي يتم بموجبها دفع مبالغ محددة مثل الرواتب التقاعدية الثابتة للعاملين بعد انتهاء الخدمة ، يتم قياس أصول نظم المزايا المحددة بالقيمة العادلة وعادة ما تكون القيمة العادلة هي قيمة السوق إذا كانت متوفرة أو قيمة مقدرة إذا لم تكن متوفرة، ويمكن تحديد القيمة العادلة من خلال خصم التدفقات النقدية المتوقعة المستقبلية باستعمال معدل خصم يعكس المخاطر وتاريخ الاستحقاق أو تاريخ التصرف المتوقع بتلك الأصول (حبيبة ، ٢٠١٧، ص ٢٨٦)

تتطلب المحاسبة عن خطط المنافع المحددة وجود الافتراضات الإكتوارية لتحديد الالتزامات والمصروفات المتعلقة بمنافع ما بعد نهاية الخدمة للعاملين، وبالتالي فهي أكثر تعقيداً من نظم الاشتراك المحددة ، وفي معظم الحالات تختلف النتائج الفعلية عن النتائج التي يتم تحديدها وفق أسلوب التقييم الإكتواري الأمر الذي يؤدي إلى وجود مكاسب أو خسائر إكتوارية . (معايير المحاسبة المصرية المعدلة، ٢٠١٥، ص ٩١١)

وتتمثل المكاسب أو الخسائر الإكتوارية في الفرق بين تقييم الالتزامات الناشئة عن خطط معاشات العاملين ذات المنافع المحددة والتي يتم الاعتراف بها طبقاً لما هو وارد في معيار المحاسبة الدولي رقم (IAS19) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بعنوان " منافع العاملين "، فالشركة تعد تقييماً مبدئياً بناءً على السياسات والقواعد النظامية السارية ، ويتم الاعتراف به كمصروف في قائمة الدخل ، ثم يتم مقارنة هذا التقييم بالتقييم الإكتواري وأي زيادة في التقييم الإكتواري تعتبر خسائر ، وأي نقص فيه يمثل مكاسب وكلاهما يعالج من خلال بنود الدخل الشامل الآخر . (رجب ، ٢٠١٨، ص ٤٣١)

أشكال الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر

خلال العقدتين الماضيتين اهتم معدى معايير المحاسبة المالية بطريقة عرض عناصر الدخل الشامل الآخر ، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) معيار المحاسبة المالية الأمريكي رقم (SFAS 130) بعنوان " الإفصاح عن الدخل الشامل " ، والذي أتاح ثلاث بدائل لعرض معلومات الدخل الشامل في التقارير المالية وهي : إما الإفصاح عنه ضمن قائمة الدخل التقليدية (البديل الأول)، أو الإفصاح عنه في قائمة منفصلة تسمى قائمة الدخل الشامل (البديل الثاني) ، أو الإفصاح عن هذه المعلومات ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية (البديل الثالث). (Sajno,2017,p 493)

وللتأكيد على أهمية الإفصاح عن معلومات الدخل الشامل في التقارير المالية، قام ال (IASB) في عام 2004 بالاشتراك مع ال (FASB) في مشروع بعنوان " عرض التقارير المالية "، وقد نتج عن هذا المشروع أن أخذت معايير المحاسبة الدولية أيضاً بمفهوم الدخل الشامل في ٢٠٠٧، وذلك من خلال تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) (IAS1) الذي سمح للمنشآت بالإفصاح عن معلومات الدخل الشامل عن طريق الاختيار بين بديلين للإفصاح إما الإفصاح في قائمة واحدة تسمى قائمة الدخل الشامل

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

أو الإفصاح في قائمتين منفصلتين متتاليتين ، تسمى القائمة الأولى قائمة الدخل وتسمى القائمة الثانية قائمة الدخل الشامل (عبدالعاطي ، ٢٠١٤ ، ص ٣) .

ولتحقيق التقارب بين ال (FASB) وال (IASB) حول بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل ، قام ال (FASB) بتحديث معيار المحاسبة الأمريكي رقم (SFAS 130) في ٢٠١١ ، وطبقا لهذا التحديث تم إلغاء البديل الثالث للإفصاح عن الدخل الشامل (الإفصاح عنه في قائمة التغير في حقوق الملكية) ، وأصبحت الشركات الأمريكية لديها بديلين فقط للإفصاح عن الدخل الشامل ، وهي نفس بدائل الإفصاح طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS1) في سبتمبر ٢٠٠٧ . (Schaberl and . 239) (Victoravich, 2015, p

وفيما يتعلق بمعايير المحاسبة المصرية والتي تعتبر ترجمة للمعايير الدولية، فقد كانت تتطلب هذه المعايير وفقاً لقرار وزير الاستثمار رقم ٣٤٥ لعام ٢٠٠٦ الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر ضمن قائمة التغير في حقوق الملكية ، ومع صدور قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن تحديث معايير المحاسبة المصرية ، تم تعديل المعيار المحاسبي المصري رقم (١) بإضافة قائمة جديدة إلى التقارير المالية تسمى "قائمة الدخل الشامل". يتم فيها الإفصاح عن إجمالي الدخل الشامل وهو ما يتفق مع البديل الثاني وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (IAS1) .

أهمية الإفصاح عن الدخل الشامل

أشار Chambers إلى أن الدخل الشامل يمثل المقياس الوحيد الذي يتضمن كافة مصادر نشأة القيمة ، كما يرى أنه عند إعداد نظم حوافز الإدارة على أساس الدخل الشامل يؤدي ذلك إلى قيام المديرين بالأخذ في الاعتبار جميع العوامل التي تؤثر على القيمة مما يحد من إدارة الأرباح، وبالنسبة للمحللين الماليين فإن استخدامهم للدخل الشامل عند التنبؤ يساعدهم على تقدير كافة العوامل المرتبطة بالتنبؤ بالأرباح المستقبلية، كما توصل إلى أن الدخل الشامل مقياس ملائم لأغراض تقييم الأداء وخاصة عند استخدام نموذج الدخل المتبقي (Chambers et al., 2007, p 561) كما أوضح أنه كلما زاد مستوى الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى كلما أدى ذلك إلى زيادة شفافية الإفصاح عن أداء الأرباح حيث يرتبط الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى بعلاقة سلبية مع إدارة الأرباح، وبالتالي فإن الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى يحد من إدارة الأرباح، كما أوضح أن زيادة مستوى الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى تحقق فهم أفضل لأداء الشركات، أن الدخل الشامل مقياس جيد للأداء المالي، حيث أنه عند استخدام الدخل الشامل كمقياس للأداء المالي مقارنة بصافي الدخل يحقق المزايا التالية (خميس، ٢٠١٨، ص ١١٨):

١. قوة وتميز رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل عند التنبؤ بعائد الأسهم .
٢. أفضلية رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل عند التنبؤ بالقيمة السوقية العادلة للسهم.
٣. قوة رقم الدخل الشامل مقارنة برقم صافي الدخل وذلك عند التنبؤ بالتدفقات النقدية

مزايا الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر

١. توفير معلومات مفيدة وملائمة للمستثمرين حيث يساعدهم على فهم أفضل لأداء الشركات.
٢. يساعد مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بأسعار الأسهم.
٣. يعتبر الدخل الشامل مقياس أفضل للأداء بالمقارنة بصافي الدخل.
٤. يساعد مستخدمي التقارير المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.
٥. يعتبر المقياس الوحيد الذي يتضمن كافة مصادر نشأة القيمة.
٦. يحد من قدرة الإدارة على إدارة الأرباح.
٧. يعمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية.

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

العلاقة بين عناصر الدخل الشامل الآخر المرتبطة بالقيمة العادلة والتنبؤ بالأرباح المستقبلية مفهوم
التنبؤ المالي:

يعرف التنبؤ بأنه تقنية استخدام معلومات الماضي بشكل منظم لتوقع المستقبل، ويعتبر التنبؤ
المالي إحدى المسؤوليات الرئيسية للمدير المالي بالشركة، حيث أنه يوفر للشركة الإطار الذي من خلاله
تتم عمليات التخطيط والرقابة بالشركة، كما يعرف (Pirvu, et al., 2012) التنبؤ المالي بأنه أداة
تخطيطية تساعد الإدارة في محاولاتها الهادفة إلى التعامل مع حالة عدم التأكد في المستقبل بالاعتماد و
بشكل رئيسي على بيانات الماضي والحاضر وتحليل الاتجاهات.

كما أن التنبؤ المالي يساعد في التعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والاستعداد لها مسبقاً،
كما يساعد في التعرف على ما سيكون عليه المركز المالي وربحية الشركة في المستقبل، واتخاذ الإجراءات
التصحيحية إذا لزم الأمر.

ويمكن تعريف التنبؤ المالي بأنه عبارة عن عملية التوقع والتقدير للنتائج والأحداث والعمليات
المالية المستقبلية التي يتم التنبؤ بها من خلال دراسة الأداء الماضي للشركة وتقييم ظروفها الحالية وذلك
باستخدام المعلومات المالية التاريخية. (صالح وآخرون، ٢٠١٩ ص ٣١٩)

ويعتمد التنبؤ المالي على توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المستخدمة في
عملية التنبؤ وبالأخص القيمة التنبؤية لتلك المعلومات، فبالرغم من أن المحاسبة تسجل أحداث وقعت بالفعل
إلا أن لهذه الأحداث أهمية مادية في اتخاذ القرارات التي ستؤثر بالمستقبل. وبالتالي فإن المصدر الأساسي
للبيانات المستخدمة في التنبؤ المالي هو القوائم والبيانات المالية والإفصاحات المالية وغير المالية التي يتم
تحليلها لأغراض التنبؤ (عبدالسلام، ٢٠٠٩، ص ٣٣)

ويمكن تعريف التنبؤ المالي بأنه "مجموعة التوقعات أو التقديرات المتعلقة بالمستقبل بالاعتماد
على بيانات الماضي لفترة مالية معينة من خلال مجموعة من الخطط والتحليل المالي واستخدام نماذج
رياضية للوصول إلى المعلومات المستقبلية بهدف المساعدة في مواجهة الأحداث والنتائج المالية المستقبلية
" (العارضى، ٢٠١٧، ص ٢٣).

ترشيد قرارات الاستثمار

عرف البعض قرارات الاستثمار بأنه اختيار بين البدائل الاستثمارية المتاحة والممكنة المختلفة
والمتعددة علي أساس معايير اقتصادية مضافا إليها معايير بيئية من أجل العمل على تحقيق دافع الاستثمار
من خلال تسلم المستثمرين لرسائل الإفصاح عن الأداء الاقتصادي والبيئي للمنشآت (داود، ٢٠٢٣،
ص ٩٢).

كما عرفه (علي، ٢٠١٦، ص ٥٠) بأنه التضحية بمبلغ أو أصل مالي يمتلكه المستثمر في لحظة
زمنية معينة ولفترة من الزمن بهدف الحصول على عائد مستقبلي أكبر، والاختيار بين البدائل الاستثمارية
المتعددة والتي تكون مبنية علي أساس معايير اقتصادية وبيئية واجتماعية، مع الأخذ في الاعتبار العائد
المتوقع ودرجة المخاطرة والوقت.

كما يعتبر قرار الاستثمار قرار استراتيجي فهو قرار يتطلب الكثير من الخبرة والمعرفة، فقرار
الاستثمار في الأسهم يتطلب الخبرة والمعرفة التامة بجوانب التعامل في البورصة ونوعيات الأوراق
المالية حتى يتمكن المستثمر من تحقيق العوائد والأرباح بأقل قدر من المخاطر لأن الهدف الأساسي من
عملية الاستثمار هو تحقيق عائد على الأموال المستثمرة.

كما عرف البعض قرارات الاستثمار على أنها التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة
وفي فترة معينة من الزمن وربما بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد
الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية لتلك الأموال الشرائية بفعل التضخم أو
تعويضه عن المخاطر الناشئة عن احتمال عدم الحصول على التدفقات النقدية المرغوب فيها كما كان
متوقع.

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

وعرفه (الجميلي، ٢٠١٤، ص٤٨) بأنه ذلك القرار الذي يقوم على اختيار البديل الذي يعطي أكبر عائد بين بديلين علي الأقل ويعتمد على قدرة وكفاءة متخذ القرار ومدى ادراكه لأبعاد القرار المتخذ. ويمكن القول أن قرار الأستثمار يتطلب البيانات والمعلومات المتاحة عبر القوائم المالية والتي تكون ذات مصداقية عالية وملائمة وفي التوقيت المناسب حتي يمكن المفاضلة بين البدائل المختلفة واتخاذ القرار الرشيد.

التقرير عن بنود الدخل الشامل في القوائم المالية وانعكاسه على قرارات المستثمرين

يتمثل الهدف الأساسي من قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية والأمريكية والمصرية، بالإفصاح والتقرير عن بنود الدخل الشامل الآخر في القوائم المالية، هو المحاولة لتقديم المعلومات النافعة والأكثر شمولاً واتساقاً وملاءمة للمستخدمين والمستثمرين في ترشيد واتخاذ قراراتهم سواء تم عرضها في قائمة الدخل أو بقائمة الدخل الشامل، وتوجد وجهات نظر مختلفة للتقرير عن بنود الدخل الشامل الآخر في القوائم المالية، والتي انعكست في عرض هذه البنود في قائمة المركز المالي ضمن بنود حقوق الملكية، أو في قائمة التغير في حقوق الملكية، أو في التقرير عنها في قائمة الدخل الشامل، وعرضها في قائمتين أو قائمة واحدة، ويمثل عدم الفهم الجيد لبنود الدخل الشامل الآخر، ومدى أهميته وخاصة في عصر اقتصاد المعرفة والبيئة المعاصرة، إلى تسجيلها ضمن حقوق الملكية في قائمة المركز المالي أو في قائمة التغير في حقوق الملكية، وهو مكان يكون بعيداً عن اهتمامات المستخدمين مقارنة بالتقرير عنه في قائمة الدخل الشامل، والذي يمثل محور وبؤرة اهتمام كافة المستخدمين، حيث يساهم التقرير عن بنود الدخل الشامل، بشكل مفصل ومترابط وواضح في قائمة الدخل الشامل من الارتقاء بنوعية القوائم المالية وفعالية الأداء، وتعزيز جودة وشفافية الأرباح المحاسبية (عبده، الرشيد، ٢٠٢٣، ص٨٦).

ومثلت فكرة المحاسبة في تسجيل بنود الدخل الشامل الآخر بصورة مؤقتة في قائمة المركز المالي أو التغيرات في حقوق الملكية، ولا يتم إدراجها ضمن الأرباح والخسائر في قائمة الدخل ، بسبب كون هذه البنود مؤقتة في طبيعتها ولا تخضع لسيطرة ورقابة الإدارة، بالإضافة إلى إمكانية تحققها في فترات لاحقة، وبالرغم من الطبيعة المؤقتة لهذه البنود إلا أنها تعتبر معلومات هامة وملائمة للمستخدمين، حيث تؤثر على محتوى الربح الإجمالي المفصح عنه، وعلى القيمة الاقتصادية المضافة للشركة وقدرتها على المنافسة (Bao, M., Billett, 2020) ، وأدى التقرير عن بنود الدخل الشامل الآخر في أماكن غير واضحة سواء في قائمة المركز المالي تحت مسمى بنود الدخل الشامل الآخر، أو في قائمة التغير في حقوق الملكية، أو في قائمة الأرباح المحتجزة، وبإفقالها في الأرباح المحتجزة، تكون تلك البنود قد ابتعدت بشكل دائم ونهائي عن قائمة الدخل، مما أدى إلى عدم الاهتمام ببنود الدخل الشامل من جانب المستثمرين والمستخدمين، وتعتبر بنوده من أهم مصادر الخطأ في نماذج التقويم المحاسبي Sajnog, 2020 ، وممارسة إدارة الربحية في القوائم المالية من خلال إدارة الإفصاح ، مما يؤدي إلي عدم منفعتها وتدني جودة الأداء وانخفاض شفافية الربح. (عبده، الرشيد، ٢٠٢٣، ص٨٦)

تري الدراسة أن التقرير عن بنود الدخل الشامل الآخر من أشكال التوسع في الإفصاح عن المعلومات التي تزيد من قدرة المستثمر على اتخاذ القرارات وتطلعه الي المزيد من الإفصاح، فالتقرير عن بنود الدخل الشامل الآخر يسلط الضوء على نواحي ذات أهمية نسبية عالية ويساعد المستثمرين من إدراك الأهمية النسبية لمحتويات القوائم المالية حيث توفر البنود للمستثمر معلومات ذات قدرة تنبؤية تتعلق بمستقبل الشركة مما يوفر للمستثمر قدرة علي اتخاذ القرارات

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

الدراسة التطبيقية:

أسلوب تجميع البيانات:

لاختبار فرض البحث، اعتمد الباحث على القوائم المالية للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية كمصدر رئيسي لاختبار انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد القرارات الخاصة بالمستثمرين، وذلك للحصول على البيانات الخاصة بهذه الشركات من مكونات الدخل الشامل الآخر، والإفصاح الإلكتروني عنه. وقد تم الحصول على هذه البيانات من عدة مصادر تمثلت فيما يلي:

- المواقع الخاصة بنشر التقارير المالية وحركات تداول الأسهم مثل موقع شركة مصر لنشر المعلومات (EGID)، وموقع معلومات مباشر (MUBASHER Info)، وموقع شركة مصر لخدمات المعلومات (Misrnews).
- البورصة المصرية.
- التقارير المالية السنوية المنشورة لبعض الشركات عبر مواقعها الإلكترونية.

الفترة الزمنية محل البحث:

تم اختيار فترة الدراسة لتكون على مدار فترة خمس سنوات متصلة من ٢٠١٨ وحتى ٢٠٢٢ وذلك لاختبار فرض البحث.

مجتمع وعينة البحث:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية، وقد تم اختيار العينة النهائية للدراسة وفقاً لتوافر الشروط التالية:

(١) أن تكون مفردات العينة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار فترة البحث.

(٢) توافر عنصر واحد على الأقل من عناصر الدخل الشامل الآخر على مدار فترة البحث في القوائم المالية للشركات، وتنعكس هذه العناصر تحديداً في المكاسب الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع (URH_{it})، أو المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي ($ForCurr_{it}$)، أو إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية) ($Insura_{it}$)، أو الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي ($HEDGE_{it}$).

(٣) أن تنتهي السنة المالية لمفردات العينة في ٣١ ديسمبر من كل عام، وذلك لاستبعاد تأثير أي أحداث أخرى تقع خارج سياق هذا التاريخ قد تؤثر على معلومات الشركات

(٤) ألا تنتمي الشركة لقطاع البنوك وشركات التأمين، نظراً لوجود قواعد تنظيمية خاصة بهم.

وقد بلغ عدد الشركات التي شملتها العينة بعد تطبيق المعايير السابقة (٥٠) شركة بواقع ٢٨٤ مشاهدة عن نهاية العام للفترة من ٢٠١٨-٢٠٢٢.

توصيف وقياس متغيرات البحث:

تتمثل المتغيرات الرئيسية لهذا البحث في الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر سواء على مستوى مجموع العناصر أو على مستوى كل عنصر باعتبارها المتغير المستقل، وترشيد القرار الاستثماري باعتباره المتغير التابع، وسوف يعرض الباحث في هذا الجزء تحديد هذه المتغيرات ونماذج القياس الخاصة بها، وذلك على النحو التالي:

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

(أ) المتغير التابع: ترشيد القرار الاستثماري (Y):

يتمثل المتغير التابع في ترشيد القرارات الاستثمارية (Y)، واتساقاً مع العديد من الدراسات السابقة كدراسة (Lara et al., 2016) اعتمد الباحث على نموذج (Biddle et al., 2009) للتنبؤ بالاستثمار كدالة في فرص النمو المتوقعة في الإيرادات كما يلي:

$$INVEST_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 RevGrowth_{i,t} + \varepsilon_{i,t+1}$$

حيث أن:

- INVEST** : الاستثمار الفعلي، ويساوي (مجموع الاستثمار الجديد على الأصول الثابتة ونفقات البحوث والتطوير مخصوم منها مبيعات الأصول الثابتة وذلك للمنشأة (i) في العام (t+I) ÷ إجمالي الأصول للمنشأة في نهاية العام (t).
- RevGrowth** : النسبة المئوية لنمو الإيرادات للمنشأة (i) في العام (t)، ويتم حسابه بالفرق بين إيرادات العام (t) وإيرادات العام (t-I) ÷ الإيرادات في العام (t-I) x 100.
- β_0** : معامل الثبات في معادلة الانحدار
- β_1** : معامل نموذج الانحدار
- $\varepsilon_{i,t+1}$** : الخطأ العشوائي ويمثل القيمة المتبقية، بواقي النموذج، والتي تعبر عن الفرق بين القيمة الفعلية للاستثمار والمتوقعة للمنشأة (i) في العام (t+I).

ومن خلال بواقي نموذج الانحدار (الفرق بين القيمة الفعلية للاستثمار، والقيمة المتوقعة للاستثمار) يمكن تحديد مدى ترشيد أو عدم ترشيد القرار الاستثماري (InvEff)، حيث يشير الاختلاف بين القيمتين إلى عدم ترشيد القرار الاستثماري، وتشير البواقي السالبة (عندما يكون الاستثمار الفعلي أقل من الاستثمار المتوقع) إلى الاستثمار الأقل من اللازم (Under- investment)، في حين تشير البواقي الموجبة (عندما يكون الاستثمار الفعلي أكبر من الاستثمار المتوقع) إلى الاستثمار الأكبر من اللازم (Over- investment)، ويعبر كلاهما عن عدم ترشيد القرار الاستثماري.

(ب) المتغير المستقل: الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر (X):

يعكس الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن عناصر الدخل الشامل الآخر في القوائم المالية لمفردات عينة البحث، وبالتطبيق على بيانات مفردات عينة البحث الخاصة بالفترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، وجد الباحث اختلافات كثيرة في أماكن وأساليب عرض عناصر الدخل الشامل الآخر في التقارير المالية لمفردات العينة فعلى الرغم من وجوب عرض هذه العناصر في قسم قائمة الدخل الشامل الآخر، إلا أن الباحث وجد أن العديد من الشركات التي تمثل عينة البحث لا تذكر كل بنود الدخل الشامل الآخر منها ما يذكر أحد هذه البنود أو بعضها أو كلها، ويوضح الجدول رقم (١) تفصيل لعرض عناصر الدخل الشامل الآخر، ويتمثل فيما يلي:

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على
ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

جدول رقم (١)

عدد مشاهدات بنود الدخل الشامل الآخر على مدار فترة (٢٠١٨-٢٠٢٢)

عدد المشاهدات	بنود الدخل الشامل الآخر	
٧٦	المكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع (معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦).) ويمثل هذا المتغير حالة المستوى الأول من تسلسل القيمة العادلة، قياساً على عديد من الدراسات السابقة، على سبيل المثال: (Primavera and Hidayat, 2015; Günther,) 2015; Lee and Park, 2013; Kanagaretnam et al., 2009)	URH_{it}
١١٩	المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي معيار المحاسبة المصري رقم (١٣)، ويمثل هذا المتغير حالة المستوى الثاني أو الثالث من تسلسل القيمة العادلة، قياساً على عديد من الدراسات السابقة، على سبيل المثال: Primavera and , ٢٠١٥, Lee and Park, 2013; (Hidayat, 2015; Günther Kanagaretnam et al., 2009)	$ForCurr_{it}$
٥٤	إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية). (معيار المحاسبة المصري رقم (٣٨)، ويمثل هذا المتغير حالة المستوى الثاني أو الثالث من تسلسل القيمة العادلة، قياساً على عديد من الدراسات السابقة، على سبيل المثال: Primavera and Hidayat, 2015; Günther, 2015; Kanagaretnam et al., 2009)	$Insura_{it}$
٣٥	الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي (Effective portion of gains or losses (on hedging instruments in a cash flow hedge (HEDGE) معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).	$HEDGE_{it}$

المتغيرات الرقابية:

لتجنب النتائج المتحيزة سيقوم الباحث لتضمين العديد من المتغيرات الرقابية أو الحاكمة ضمن نموذج الدراسة التطبيقية، وذلك لأن الدراسات السابقة توصلت إلى تأثير هذه (المتغيرات الرقابية أو الحاكمة التي قام الباحث بتحديد تأثيرها على المتغير التابع وطرق قياسها، وهي على النحو التالي:
 $Size_{it}$: حجم الشركة، ويتم قياسه في ضوء اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول للشركة (i) في نهاية السنة (t).

ROA_{it} : معدل العائد على الأصول، ويتم قياسه عن طريق قسمة صافي الربح بعد الضرائب على إجمالي الأصول في الشركة (i) في نهاية السنة (t).

ROI_{it} : معدل العائد على الاستثمار، ويتم قياسه عن المعادلة التالية = (صافي الربح - إجمالي تكلفة الاستثمار) ÷ إجمالي تكلفة الاستثمار $\times 100$ للشركة (i) في نهاية السنة (t).

اختبار فروض البحث:

الفرض الرئيسي: يوجد تأثير للإفصاح الإلكتروني عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد القرار الاستثماري في الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

$$INVEST_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 URH_{it} + \beta_2 ForCurr_{it} + \beta_3 Insura_{it} + \beta_4 HEDGE_{it} + \beta_5 Size_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 ROI_{it} + \varepsilon_{i,t+1}$$

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

جدول رقم (٢) نتائج اختبار الانحدار المتعدد للإفصاح الإلكتروني لبنود الدخل الشامل الآخر على
ترشيد القرار الاستثماري

النموذج	B	T	Sig.
١	الثابت	4.940	0.000
	URH_{it}	-9.799	0.000
	$ForCurrit_{it}$	3.487	0.000
	$Insura_{it}$	-3.843	0.000
	$HEDGE_{it}$	-3.542	0.001
	حجم الشركة ($Size_{it}$)	2.551	0.015
	معدل العائد على الأصول (ROA_{it})	3.117	0.004
	معدل العائد على الاستثمار (ROI_{it})	2.564	0.018
	قيمة (F)	21.151	
	SIG.	0.000	
	معامل التحديد (R^2)	0.783	

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٢) ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج رقم (١) والتي بلغت (٠,٧٨٣)، وتشير معاملات الانحدار إلى أن معاملات الانحدار الخاصة بالإفصاح الإلكتروني لكل بند من بنود الدخل الشامل الآخر (المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية)، والجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي) كانت سالبة ومعنوية، بينما معامل الانحدار الخاص بالإفصاح الإلكتروني لبند (المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي) كان موجب ومعنوي، فقد بلغ معامل الانحدار للإفصاح الإلكتروني لبند (المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع) (-٠,٨٤٨) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، أما معامل الانحدار للإفصاح الإلكتروني لبند (إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية)) فقد بلغ (-٠,٤٢٤) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، بينما معامل الانحدار للإفصاح الإلكتروني لبند (الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي) فقد بلغ معامل الانحدار (-٠,٢٤٨) عند مستوى معنوية (٠,٠٠١)، أما معامل الانحدار للإفصاح الإلكتروني لبند (الحج المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي) فقد بلغ معامل الانحدار (٠,٣٩٩) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، لذلك يتضح أن الإفصاح الإلكتروني لبنود الدخل الشامل الآخر وجود تأثير على ترشيد القرار الاستثماري، وفي ضوء نتائج البحث تم تأييد فرض البحث الرئيسي.

وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه العديد من الدراسات مثل (حبيبه، ٢٠١٧؛ يونس، ٢٠١٧؛ Kishan T. Royer, 2017؛ Nuthawut Sabsombat, 2017؛ رجب، ٢٠١٨؛ العجوري & الميهي، ٢٠٢٢؛ عبده & الرشيد، ٢٠٢٣).

اختبار الفرض الفرعي الأول:

يوجد تأثير للإفصاح الإلكتروني عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع على ترشيد القرار الاستثماري في الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

$$INVEST_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_1 URH_{it} + \beta_2 ForCurrit_{it} + \beta_3 Insura_{it} + \beta_4 HEDGE_{it} + \beta_5 Size_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 ROI_{it} + \varepsilon_{i,t+1}$$

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

جدول رقم (٣) المقدرة التفسيرية للإفصاح الإلكتروني لبند المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع في التغير في ترشيد القرار الاستثماري

النموذج	B	t	Sig.
الثابت	19.514	8.940	0.000
URH_{it}	-.533	7.212	0.000
حجم الشركة ($Size_{it}$)	.483	3.826	0.000
معدل العائد على الأصول (ROA_{it})	.321	3.617	0.000
معدل العائد على الاستثمار (ROI_{it})	.513	4.823	0.000
قيمة (F)		18.716	
SIG.		0.000	
معامل التحديد (R^2)		0.542	

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٢) ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج والتي بلغت (٠,٥٤٢)، ويشير معامل الانحدار للإفصاح الإلكتروني لبند المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع كانت سالبة ومعنوية، فقد بلغت قيمته (-٠,٥٣٣) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، لذلك يتضح أن الإفصاح الإلكتروني لبند المكاسب أو الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع كأحد بنود الدخل الشامل الآخر له تأثير على ترشيد القرار الاستثماري، وفي ضوء نتائج البحث تم تأييد فرض البحث الفرعي الأول.

اختبار الفرض الفرعي الثاني:

يوجد تأثير للإفصاح الإلكتروني عن المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي على ترشيد القرار الاستثماري في الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

$$INVEST_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_2 ForCurr_{it} + \beta_5 Size_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 ROI_{it} + \varepsilon_{i,t+1}$$

جدول رقم (٤) المقدرة التفسيرية للإفصاح الإلكتروني لبند المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي في التغير في ترشيد القرار الاستثماري

النموذج	B	t	Sig.
الثابت	4.212	2.940	0.0019
$ForCurr_{it}$.642	8.487	0.000
حجم الشركة ($Size_{it}$)	.141	2.695	0.014
معدل العائد على الأصول (ROA_{it})	.181	3.231	0.000
معدل العائد على الاستثمار (ROI_{it})	.199	4.681	0.000
قيمة (F)		33.824	
SIG.		0.000	
معامل التحديد (R^2)		0.829	

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٢) ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج والتي بلغت (٠,٨٢٩)، ويشير معامل الانحدار للإفصاح الإلكتروني لبند المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي كانت موجبة ومعنوية، فقد بلغت قيمته (٠,٦٤٢) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، لذلك يتضح أن الإفصاح الإلكتروني لبند المكاسب أو الخسائر الناتجة عن ترجمة التقارير المالية بالعملة الأجنبية لنشاط أجنبي كأحد بنود الدخل الشامل الآخر له تأثير على ترشيد القرار الاستثماري، وفي ضوء نتائج البحث تم تأييد فرض البحث الفرعي الثاني.

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

اختبار الفرض الفرعي الثالث:

يوجد تأثير للإفصاح الإلكتروني عن إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية) على ترشيد القرار الاستثماري في الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

$$INVEST_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_3 Insura_{it} + \beta_5 Size_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 ROI_{it} + \varepsilon_{i,t+1}$$

جدول رقم (٤) المقدرة التفسيرية للإفصاح الإلكتروني لبند إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية) في التغير في ترشيد القرار الاستثماري

Sig.	t	B	النموذج
0.000	7.846	17.331	الثابت
0.000	-6.245	-.387	$Insura_{it}$
0.015	5.718	.516	حجم الشركة ($Size_{it}$)
0.023	2.421	.201	معدل العائد على الأصول (ROA_{it})
0.000	4.368	.321	معدل العائد على الاستثمار (ROI_{it})
	16.118		قيمة (F)
	0.000		SIG.
	0.507		معامل التحديد (R^2)

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٢) ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج والتي بلغت (٠,٥٠٧)، ويشير معامل الانحدار للإفصاح الإلكتروني لبند إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية) كانت سالبة ومعنوية، فقد بلغت قيمته (-٠,٣٨٧) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، لذلك يتضح أن الإفصاح الإلكتروني لبند إعادة قياس نظم مزايا العاملين المحددة (المكاسب أو الخسائر الإكتوارية) كأحد بنود الدخل الشامل الآخر له تأثير على ترشيد القرار الاستثماري، وفي ضوء نتائج البحث تم تأييد فرض البحث الفرعي الثالث، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (عرفات، ٢٠٢٠).

اختبار الفرض الفرعي الرابع:

يوجد تأثير للإفصاح الإلكتروني عن الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي على ترشيد القرار الاستثماري في الشركات المسجلة في البورصة المصرية.

$$INVEST_{i,t+1} = \beta_0 + \beta_4 HEDGE_{it} + \beta_5 Size_{it} + \beta_6 ROA_{it} + \beta_7 ROI_{it} + \varepsilon_{i,t+1}$$

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على
ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

جدول رقم (٤) المقدررة التفسيرية للإفصاح الإلكتروني لبند الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي في التغيير في ترشيد القرار الاستثماري

النموذج	B	t	Sig.
الثابت	16.514	6.940	0.000
$HEDGE_{it}$	-.432	-5.542	0.000
حجم الشركة ($Size_{it}$)	.421	5.432	0.000
معدل العائد على الأصول (ROA_{it})	.231	2.884	0.007
معدل العائد على الاستثمار (ROI_{it})	.513	8.564	0.000
قيمة (F)	19.241		
SIG.	0.000		
معامل التحديد (R^2)	0.593		

توضح نتائج التحليل الإحصائي بالجدول رقم (٤) ارتفاع قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج والتي بلغت (٠,٥٩٣)، ويشير معامل الانحدار للإفصاح الإلكتروني لبند الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي كانت سالبة ومعنوية، فقد بلغت قيمته (-٠,٤٣٢) عند مستوى معنوية (٠,٠٠٠)، لذلك يتضح أن الإفصاح الإلكتروني لبند الجزء الفعال من المكاسب أو الخسائر على أدوات التغطية المستخدمة في تغطية التدفق النقدي كأحد بنود الدخل الشامل الآخر له تأثير على ترشيد القرار الاستثماري، وفي ضوء نتائج البحث تم تأييد فرض البحث الفرعي الرابع.

نتائج وتوصيات البحث

الخلاصة

أشارت الدراسات السابقة إلى أهمية الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر، وأن الإفصاح عن هذه البنود له أهمية في قياس الأداء، ويجب أن يتسم الإفصاح عن هذه البنود بالشفافية للانتفاع بهذه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثمارية. وعلى الرغم من ذلك، لا يوجد إلا القليل من الدراسات التي اهتمت بتأثير الإفصاح الإلكتروني عن بنود الدخل الشامل الآخر في القوائم المالية للشركات وتأثير هذا العرض على ترشيد القرارات الاستثمارية، كما تبين أيضاً من خلال الاطلاع على العديد من القوائم المالية للشركات محل البحث عدم عرض بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة منفصلة وتفصيلية للبنود، ولذلك هدف البحث النظري إلى تحليل علاقة الارتباط والتأثير للإفصاح الإلكتروني لبنود الدخل الشامل الآخر ترشيد القرار الاستثماري، وقد اختلفت النتائج فيما يتعلق بدور الإفصاح لبنود الدخل الشامل الآخر على السوق والمستثمرين.

أما الدراسة التطبيقية فقد هدفت إلى اختبار علاقة الارتباط والتأثير للإفصاح الإلكتروني لبنود الدخل الشامل الآخر ترشيد القرار الاستثماري في بيئة الأعمال المصرية، من خلال تحديد تأثير بنود الدخل الشامل الآخر مجتمعة أو كل بند على حدة على ترشيد القرار الاستثماري وفقاً لتعديل معيار المحاسبة المصري رقم (١) لعام (2019) لعرض بنود الدخل الشامل الآخر.

وقد ساهم البحث في تحديد منفعة الإفصاح الإلكتروني عن عناصر الدخل الشامل الآخر اعتماداً على قوتها التفسيرية في ترشيد القرار الاستثماري، وانعكاس ذلك بالتبعية على تقييم الآثار المتوقعة من تعديل معيار المحاسبة المصري رقم (١) لعام 2019 والمتمثلة تحديداً في اصدار قائمة الدخل الشامل. ويرى الباحث أن ما توصلت إليه الدراسة من نتائج قد يكون محل اهتمام المحللين الماليين والمستثمرين الذين يستخدمون أرقام الشركة والإفصاح الإلكتروني عنها لتقييمها واتخاذ القرارات الاستثمارية بهم. كما ينبغي أن تكون نتائج هذا البحث محل اهتمام واضعي المعايير المحاسبية، حيث من المتوقع زيادة عدد الدراسات المتعلقة بفاعلية الإفصاح الإلكتروني للبنود الخاصة بالدخل الشامل الآخر داخل سوق رأس المال المصري

النتائج

- إن بنود الدخل الشامل الآخر تعكس الكثير من المعلومات الملائمة ذات القدرة التنبؤية بالتدفقات النقدية والأرباح المستقبلية مما يساهم في تحسين قرارات المستثمرين.
- ان قائمة الدخل الشامل توضح الأداء التشغيلي الحالي للشركة وتقدم مؤشر جيد للأداء المستقبلي ويوفر معلومات تتسم بالثقة والمصدقية عن كفاءة الأداء المالي والاقتصادي ويتربط باتخاذ القرارات وترشيدها لدي أصحاب المنفعة والمهتمين.
- يعد الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة مستقلة أفضل حيث يساعد المستثمرين والمحللين الماليين وأصحاب المصالح في اتخاذ القرار المناسب

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

التوصيات

- ضرورة إهتمام إدارة الشركات بالإفصاح الكامل عن كافة بنود الدخل الشامل الآخر والأهتمام بالتطورات المستمرة في المعايير المحاسبية.
- زيادة الوعي لدي متخذي القرارات الاستثمارية بأهمية بنود الدخل الشامل وعدالة محتواها ومصداقيتها.
- تشجيع الإدارة على زيادة الإهتمام بالإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر لكونه جزء مؤثر بتكلفة حقوق الملكية ومالها من أثر على القرارات الاستثمارية.
- حث الباحثين والأكاديميين علي إجراء دراسات على أثر الدخل الشامل في تكلفة حقوق الملكية لما لها من أهمية حيث تزيد من القدرة في اتخاذ القرارات الائتمانية والاستثمارية.
- إلقاء المزيد من الضوء على الإبلاغ عن بنود الدخل الشامل الآخر بصفة منفصلة عن باقي عناصر الدخل حيث يساعد التقرير عن الدخل الشامل الآخر في الحصول على معلومات مالية أكثر دقة وموضوعية نتيجة فصلها عن الأرباح التشغيلية وصافي الدخل ليصبح بإمكان مستخدمي القوائم المالية إعطاء المزيد من الإهتمام لبنود الدخل الشامل الآخر

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

- البسيوني ، هيثم محمد ، (٢٠٢٠) " أثر الإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة البحوث المالية - كلية التجارة ، جامعة بورسعيد - العدد الثالث، ص ص ٣٣٠-٣٧٢.
- الجميل، ياسين خلف فرحان، (٢٠١٤)، أهمية المعلومات المحاسبية وأثرها في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الأوراق المالية دراسة ميدانية في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، القاهرة.
- حبيبية، محمد محمد محمد، (٢٠١٧)، الآثار المتوقعة لتغير موقع الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة عام ٢٠١٥، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، العدد الأول - المجلد الرابع والخمسون-، ص ص ١-٣٨.
- الحوشي، محمد محمود ، (٢٠١٨)، اختبار مدى أفضلية الدخل الشامل كمقياس لأداء الشركة وأثره على توزيعات الأرباح النقدية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصري، جامعة طنطا- كلية التجارة- قسم المحاسبة، ع ٢٤
- خميس، حسن كامل فرج، (٢٠١٨)، اختبار قوة الدخل الشامل كمقياس جديد للأداء المالي: دليل عملي من الشركات المصرية المسجلة، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة- قسم المحاسبة والمراجعة.
- داود، عادل محمد أمين محمد، (٢٠٢٣) إطار مقترح لقياس أثر التقرير عن أمور المراجعة الجوهرية على فعالية المراجعة وانعكاسه على قرارات الأستثمار، دراسة ميدانية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة- جامعة عين شمس،
- رجب ، نشوي شاكر علي ، (٢٠١٨) ، " دراسة واختبار العلاقة بين معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر وأسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- جامعة الإسكندرية، العدد الأول - المجلد ٥٤، ص ص ٤١٥-٤٧٣.
- صالح ، رضا إبراهيم، أحمد، حسن يوسف حسن، نخال، أيمن محمد ، (٢٠١٩) ، أثر الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الأخرى على التنبؤ بالأرباح المستقبلية مع دراسة تطبيقية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، جامعة كفر الشيخ - كلية التجارة، العدد الثامن، ص ص ٣٠٠-٣٥٠.
- الصايغ، عماد سعد محمد، (٢٠١٧) إطار مقترح لتطوير الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل الأخر: دراسة ميدانية" مجلة الفكر المحاسبي - كلية التجارة - جامعة عين شمس، العدد الثالث المجلد ٢١، ص ص ٧٩٤-٨٦٣.
- العارضي، نورس كاظم عبيد (٢٠١٧)، " استخدام نماذج التنبؤ بالأرباح لقيام القيمة السوقية للأسهم- دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية: " رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، ص ص ١-١٦٢.
- عبد السلام، محمد عبد الحافظ (٢٠٠٩) ، " قدرة الأرباح التشغيلية الحالية والتدفقات النقدية التشغيلية الحالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية المستقبلية:، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا- الجامعة الأردنية، ص ص ١-٩٥.
- عبد العاطي، محمود حسين إسماعيل (٢٠١٤) ، " انعكاسات بدائل الإفصاح عن الدخل الشامل على جودة التقارير المالية - دراسة تجريبية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ص ص ١-١٢٧.
- العجوري، فانتن الحسيني، و الميهي ، رمضان، و عطية محمد، (٢٠٢٢)، اثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل في ضوء معايير المحاسبة الدولية على جودة التقارير المالية" دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات المالية والأدارية، كلية التجارة- جامعة مدينة السادات، المجلد الرابع عشر العدد الأول مايو ٢٠٢٢، ص ص ١-١٩.

انعكاسات الإفصاح الإلكتروني عبر المنصات الرقمية عن بنود الدخل الشامل الآخر على ترشيد قرارات المستثمرين "دراسة تطبيقية"

العجوري، فاتن الحسيني، و الميهي ، رمضان، و عطية محمد، (٢٠٢٢)، الإفصاح المحاسبي عن بنود الدخل الشامل وأثره على القرار الاستثماري" دراسة ميدانية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات المالية والأدارية، كلية التجارة- جامعة مدينة السادات، المجلد الرابع عشر العدد الأول مايو ٢٠٢٢، ص ١-٥١.

عرفات، حمدي عبد النعيم على، (٢٠٢٠)، العلاقة بين ممارسات إعادة تويب الدخل الشامل الآخر والتعويضات التعاقدية وأثر ذلك على سعر السهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية جامعة قناة السويس، كلية التجارة.

العقبلي، ليلي محروس، (٢٠١٨)، أثر التقرير عن عناصر الدخل الشامل الآخر على زيادة جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة المنصورة - كلية التجارة، المجلد الثاني والأربعون، العدد الثالث، ص ٩٠-١٣٤.

علي، افاق ابراهيم، (٢٠١٦)، نموذج محاسبي للأفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة في ترشيد قرار الاستثمار- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة جامعة المنصورة. عيده، محمد رضا توفيق، الرشيد، طارق عبد العظيم يوسف، (٢٠٢٣)، أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر على جودة الأرباح: دراسة تطبيقية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية- كلية التجارة - جامعة دمياط- المجلد الرابع- العدد الأول- الجزء الثاني- يناير ٢٠٢٣، ص ٦٦-٩٢.

محمد ، أحمد محمد شوقي، ٢٠١٩، مدي اختلاف المقدرتين التقييمية والتنبؤية لصافي الدخل والدخل الشامل بالتدفقات النقدية المستقبلية: دراسة تطبيقية علي الشركات المسجلة في البورصة المصرية في الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، قسم المحاسبة والمراجعة

معايير المحاسبة المصرية ، (٢٠١٩) ، وزير الاستثمار والتعاون الدولي قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩، بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥.

نشوي، شاكرا علي رجب، (٢٠١٨) ، " دراسة واختبار العلاقة بين معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر وأسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية- جامعة الإسكندرية، العدد الأول - المجلد ٥٤، ص ٤١٥-٤٧٣.

هيثم ، محمد البسيوني ، (٢٠٢٠) " أثر الإفصاح عن الدخل الشامل في ضوء المعايير المحاسبية المستحدثة على مؤشرات أداء البنوك التجارية المقيدة في البورصة المصرية"، مجلة البحوث المالية - كلية التجارة ، جامعة بورسعيد - العدد الثالث، ص ٣٣٠-٣٧٢.

وزارة الاستثمار ، (٢٠١٥) قرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، معايير المحاسبة المصرية، إطار أعداد القوائم المالية المعدل، القاهرة، جمهورية مصر العربية، المطابع الأميرية.

يحي، مفلح الصبيحات، (٢٠٢١) ، أثر الدخل الشامل الآخر في تكلفة حقوق الملكية: الدور المعدل لجودة التدقيق " دراسة تطبيقية على القطاع الصناعي في الأردن"، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والأدارية، المجلد التاسع والعشرون، العدد الثاني، ص ٢٤٦-٢٦٠.

يونس، نجاة محمد مرعي (٢٠١٧)، " استخدام الدخل الشامل في التنبؤ بأسعار الأسهم لترشيد قرارات المستثمرين: دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس ، العدد الثالث، المجلد الحادي والعشرون.

يونس، نجاة محمد مرعي، (٢٠١٩)، تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر على إدارة الأرباح ، دراسة تطبيقية على البنوك في بورصة الأوراق المالية المصرية، الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والمراجعة.

- B.SETYAWAN& Z.BAROKAH(2019)," **Does Comprehensive Income Predict Future Cashflow Better Than Net Income?**", THE INDONESIAN JOURNAL OF ACCOUNTING RESEARCH, Vol.22, No. 2, pp 287 – 304.
- Bao, M., Billett, M., Smith, D., & Unlu, E. (2020). **Does other comprehensive income volatility influence credit risk and the cost of debt?** Contemporary Accounting Research 1. 457–484.
- Feng Yin, Qiangling Zheng,(2017), **Other Comprehensive Income And Earnings Management An Empirical Analysis Based On Modified Jones Model**, Advances in Economics, Business and Management Research (AEBMR), volume 37 International Conference on Transformations and Innovations in Management (ICTIM-17)
- HeeJin Park, (2018), **Market Reaction to Other Comprehensive Income, Division of Accounting/Tax and Management Information Systems**, Kyonggi University, 154-42 Gwanggyosan-ro, Yeongtong-gu, Suwon-si, Gyeonggi-do 16227, Published: 1 June 2018
- IAS, **International Accounting Standards**, (2020). Update, July. Available at <http://www.iasplus.com/en>
- IFRS, **International Financial Accounting Standards**, (2020). Update, July Available at: <http://www.IFRS.org>
- Kishan T. Royer , (2017), **The Usefulness of Comprehensive Income and Other Comprehensive Income A European Study**, Master's Thesis MSc: Accounting, Auditing & Control , Specialisation: Accounting & Auditing , Erasmus School of Economics , Erasmus University Rotterdam
- Melik Ertugrul(2020)," **IS other comprehensive income a form of real income? evidence from the value relevance analysis**" International Journal of Contemporary Economics and Administrative Sciences, Vol. 10,pp. 151-172.
- Nuthawut Sabsombat,(2017), **The Relationship between Other Comprehensive Income and Earnings Management: Evidence from the Stock Exchange of Thailand**, Asian Administration & Management Review, Vol. 2, No. 1.
- Pirvu, Daniela & et. al., (2012), "**Intelligent Financial Forecasting, The key for a Successful Management** ", International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, Vol. (2), Issue (3), Pp (192-206)
- Sajnog Artur(2020), "**Effects of comprehensive income reporting on judgments of non–professional investors**" The Accounting Review Vol. 75, No. 2 , pp. 179-207 .

- Schaberl, Philipp D., and Lisa M. Victoravich, (2015), "**Reporting location and the value relevance of accounting information: The case of other comprehensive income.**" *Advances in Accounting* 31.2, pp 239-246.
- Steve Lin¹, Donel Martinez¹, Changjiang Wang², and Ya-wen Yang, (2018), **Is Other Comprehensive Income Reported in the Income Statement More Value Relevant? The Role of Financial Statement presentation**, *Journal of Accounting, Auditing & Finance* 2018, Vol. 33(4) 624–646